

البرنامج وتسمى بالاتحاد للتسيير البرنامج (U.G.P) وفي هذا الإطار وصل في شهر أكتوبر الماضي خمسة خبراء أوروبيين وضعنا تحت تصرفهم محلات للإعلام الآلي بمركز "سوريست" للإعلام الآلي، بابن عكنون، خصص لهذا البرنامج مبلغ 57 مليون "أورو" موجه إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مع العلم أنه لا يمنح لها هذا المبلغ في شكل قروض، وإنما يخصص لتحسين وضعيتها. تكوين مسيري هذه المؤسسات، أي برنامج إسناد، وسيستعمل جزء من هذا المبلغ لتمويل دراسة من أجل إنشاء صندوق الضمان، لأنه -كما تكلمنا من قبل على الحلقة المصرفية- لا يمكننا أن ننتظر الكثير من النظام المصرفي المطبق حالياً، حيث يشتكي كل المتعاملين منه، وكلنا يعلم المشاكل التي يتخبط فيها. وفي هذا الإطار ينبغي أن نسهل في ظهور مؤسسات مصرفية جديدة. وكما تعلمون، فقد تم إنشاء عدد معتبر من البنوك الخاصة في السنوات الأخيرة، لكن هذه البنوك حالياً لا تمول الاستثمارات وإنما تمول التسيير والاستغلال فقط، لماذا؟ لأن البنك المركزي الجزائري لا يقوم بإعادة التمويل، وبالتالي يمكن للسلطات العمومية أن تتخذ بموجبها إجراءات من أجل إدماج البنوك الخاصة في نظام تمويل النشاطات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية.

وبالتالي يجب أن تساهم السلطات العمومية الجزائرية عن طريق الخزينة العمومية في برنامج "ميديا" الذي خصص له 57 مليون أورو بنسبة تقدر بحوالي 10٪ حتى ينطلق المشروع، وسيخصص هذا المبلغ لتوظيف خمسة خبراء في الاتحاد للتسيير البرنامج (U.G.P) الذين يعينهم الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ثلاثة خبراء جزائريين يتم إدماجهم في هذا الطاقم، ويكون المدير العام للبرنامج من الاتحاد الأوروبي، أما المدير المساعد فيكون من بين الخبراء الجزائريين.

في الأخير، أود أن أقول لكم، إننا شرعنا في تنفيذ برنامج "ميديا" وبهذا أكون قد أنهيت تدخلتي الخاص بالدائرة التي أمثلها، واسمحوا لي الآن أن أقدم لكم عرض وزارة التجارة الذي كلفت به...

- فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ننتظرها كانتظارنا للأمطار، فإنها لن تأتي ولن تتم ما عدا فيما يخص المحروقات. فمن بين 30.000 مشروع على مستوى وكالة الترقية ودعم الاستثمار والتي سبق وأن تتطرق إليها يوجد 290 مشروع معتمد على الشراكة بين القطاع الخاص فيما بينه بما فيه الأجنبي، فهذا العدد مصرح به إلا أن عملية الانجاز لم تظهر في الواقع.

وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي لن يأتي ليستثمر خارج المحروقات، لأن التنظيم الحالي ينقص من عزيمته المستثمر المحلي في حد ذاته فما بالك بالأجنبي.

فقد إستقبلنا وفوداً أجنبية عديدة في وزارتنا في هذا المجال، إلا أننا مازلنا نتحايل ونكذب عليهم، إذ عندما يقدم المستثمر ملفه على مستوى الولاية ولجنة الدعم المحلي وترقية الإستثمار يبقى ينتظر مدة سبعة أشهر أو أكثر، ثم تجده يتراجع ويتخلى عنه ولن يعود أبداً، وعليه فإن المشكلة تكمن هنا. ولذلك لا ينبغي أن نعتمد عليهم...

قلت إن هناك إدخارا محلياً يقدر بـ 37 مليار دولار وهذا بغض النظر عن المستثمرين الجزائريين غير المقيمين في الجزائر والذين لديهم إدخارات في الخارج. وكما تعلمون فإنهم أبدوا رغبتهم في الاستثمار في الجزائر لو تتغير الأوضاع بها ويجدون الأرضية التي تسهل لهم الاستثمار وليس التي تصعبها عليهم كما هو الحال عليه اليوم.

تلكم هي الإشكالية التي اهتمت بها وزارتنا والتي قدمنا بشأنها إقتراحات عديدة نتمنى أن تبلغ غايتها.

أود فقط إضافة كلمتين إلى برنامج، "ميديا" ولا شك أن لديكم معلومات عليه، باعتبار أن صحفاً عديدة قد تكلمت عليه، حيث كان موضوع إتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تم التوقيع عليه في سنة 1998. وقد تم منذ أسابيع تنصيب هيئة تشرف على تسيير هذا

سيكيف الإطار القانوني والتنظيمي الحالي وسيستكمل من أجل مكافحة ناجعة للتجاوزات الماسة بقواعد المنافسة، وكذا للمعاملات اللاشرعية (تقليد، الغش على القيمة، التقليد الفكري،...).

إن مكافحة الاقتصاد اللاشرعي عبر تبسيط إجراءات مزاولة النشاط الاقتصادي وإعادة الاعتبار للآليات الكلاسيكية لاقتصاد السوق (الفاتورة، السندات التجارية، الصك) ستساهم في تحقيق الغاية المؤدية إلى تشجيع الاستثمار المنتج، والقضاء على الاحتكارات اللاشرعية وبالتالي ترقية المنافسة.

في سياق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي سيتمم بجملة من الآليات تضمن حماية أكثر نجاعة ضد بعض الأخطار المتعلقة بالمبادلات الخارجية.

2 - على مستوى تدعيم الوسائل المؤسسية:

ستسهر وزارة التجارة على المساهمة في تحسين المستوى التكويني للموظفين المكلفين بحماية المنافسة الحرة وبغية تدعيم قدراتهم على التكفل بحجم المنازعات ووضع تدريجي لمواصفات مرجعية اجتماعية في القانون الاقتصادي الجزائري.

من جهة أخرى، وفي نفس السياق، ستركز وزارة التجارة على:

- تعزيز آليات المراقبة في ميدان جودة وأمن المنتوجات،
- مكافحة المضاربة والاقتصاد اللاشرعي،
- عصنة آليات تأطير التجارة الخارجية تماشيا مع المقاييس والقواعد المعمول بها على المستوى الدولي،
- ترقية الحوار الدائم مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

3 - إدماج اقتصادنا في العولمة:

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر منذ مدة اقتصادا مندمجا في السوق العالمية.

**السيد رئيس الجلسة:** أرجو أن يتفهم الزملاء النواب طريقة العمل الخاصة بالجلسات المنظمة لهذا الموضوع، فجلسة اليوم مخصصة لرد السادة الوزراء على المناقشة، وإذا كان التدخل يتعلق بهذا الموضوع فلتفضل.

**السيد عبد القادر بن صافي** (نطقة نظام): سيدي الوزير، تأسفت عن الصعوبات التي تحدثت عنها والتي تواجه المستثمر الجزائري الذي يودع ملفا وينتظر ثلاثة أو أربعة أشهر فما بالك بالأجنبي، في حين نجد رئيس الجمهورية ينتقل من بلد لآخر من أجل جلب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أتساءل عن دور السفراء الجزائريين في هذا المجال الذي من المفروض أن يعملوا من أجله.

**السيد رئيس الجلسة:** أرجو أن تعود إلى نقطة النظام... تفضل السيد الوزير، واصل.

**السيد وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة**  
(نيابة عن السيد وزير التجارة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مواصلة للعملية الجارية لتحرير اقتصادنا، وانطلاقا من تخلي الدولة عن تسيير النشاطات الاقتصادية، فإن برنامج عمل وزارة التجارة، يركز على المحاور الكبرى الآتية:

- تدعيم اقتصاد السوق بتنظيم وتجسيد المنافسة الحرة: إن المنافسة الحرة شرط لتجسيد اقتصاد السوق وترقية الاستثمار، لهذا ستعكف وزارة التجارة وستساهم بنشاط في اتخاذ كل الإجراءات الرامية إلى تدعيم السوق، وكذا بعث جذور تصرفات جديدة للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين. ومن هذا المنظر، فإن الجهود التي ستبذل سوف تمس:

1 - على مستوى تكييف الإطار القانوني والتنظيمي:

ستواصل بشكل حثيث، والجزائر التي تنوي بناء تعاون مثالي مع الاتحاد الأوروبي، تنوي السهر على أن يحمي اتفاق الشراكة توازنا للمصالح على المدى الطويل لفائدة الطرفين.

بالنسبة إلى المنظمة العالمية للتجارة، قررت الجزائر بعث المسار الحالي للتفاوض بخصوص الانضمام.

ستسهر الحكومة في هذا الشأن، على تدعيم التنسيق بين القطاعات لضمان تحضير جدي للملف، لكي تجعل من هذا الانضمام فرصة لتحسين معتبر في السياسات والمعاملات في الميادين الجبائية، الجمركية، المالية والتجارية.

بصفة عامة، فالمفاوضات التي تدور حول هذين الملفين، ستتم مع الأخذ بعين الاعتبار الاستظهار التدريجي لمزايا الاقتصاد الجزائري، عبر البحث على توازنات جديدة سوف تهيكل حولها على المدى الطويل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مجمل الشركاء.

إن المحور المركزي للتوازنات الجديدة، يمر عبر حركية جديدة، تستهدف إنتاج السلع والخدمات خارج المحروقات التي ستوجه للتصدير. إن التبعية الكبيرة للسوق الدولية للمحروقات وحدها تعتبر تهديدا للتحكم في سياستنا التنموية، اقتصاديا واجتماعيا.

أما الآن فلدي بعض الردود على الأسئلة التي وجهت إلى السيد وزير التجارة.

- فيما يتعلق بالسؤال الأول، هل رصيد حساب صندوق تعويض أعباء النقل كاف لتغطية نفقات التسديد لعنوان سنة 2001؟

إن الجواب هو كالآتي:

منذ تأسيس صندوق تعويض أعباء النقل للجنوب سنة 1996 تقدر نفقات أعباء النقل المسددة من قبل ولايات

فالحصة الكبيرة التي تحتلها المبادلات الخارجية في المنتج الداخلي الخام، والتبعية الكبيرة التي تعرفها عدة قطاعات حساسة، وبشكل عام هيمنة التموين الخارجي على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، يشهدون على هذا الواقع.

كل هذه العناصر تدعو إلى اعتبار أن الإشكالية ليست فحسب في مبدأ الاندماج، في اقتصاد عالمي يشهد إعادة صياغة عميقة، بل في نوعية هذا الاندماج بمعنى الانسجام والتناسق الذي يستوجب ضمان بين المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، والعوائق التي قد يفرضها علينا المحيط الدولي.

من بين نقاط الضعف يجب ذكر:

- التبعية الكبيرة التي تغطي علي مبادلاتنا الخارجية في عدد معين من الأسواق الحساسة، مثل أسواق المنتجات الغذائية، المنتجات الصيدلانية، مواد التجهيز وبعض المواد الأولية اللازمة لسير عدد كبير من النشاطات الاقتصادية،

- قلة تشمين المزايا التي يسخرها عدد كبير من القطاعات، لاسيما في ميادين إنتاج السلع والخدمات،

- قلة الدراية بالأسواق الخارجية، من بين تلك التي تعرف سيلا كبيرا للتجارة.

- الافتقار للمعلومات حول التغيرات التي طرأت في ميادين متعددة، لاسيما الأسواق الدولية، وكانت لها آثارا سلبية في علاقاتنا مع هذه الأخيرة.

- أخيرا وبصفة عامة، يجدر ذكر الضعف التنظيمي الذي يميز العلاقة بين نظامنا الاقتصادي والسوق العالمي في مفهومه الواسع. إن التوترات في هذا الشأن جد حساسة، اعتبارا أن التغيرات التي طرأت على محيطنا الداخلي، وعلى الساحة الاقتصادية العالمية، كانت حاسمة.

- إن بلادنا أصبحت طرفا في العولمة عبر مسار مفاوضات مزدوجة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولعقد اتفاق شراكة مع المجموعة الأوروبية.

إن مفاوضات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن صندوق التعويض يدعم السميد والدقيق في النظام ما بين الولايات وكذا في نظام داخل الولايات.

فيما يتعلق بالقمح الصلب والقمح اللين فإن الدعم يتجسد من خلال صلاحيات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، حيث أن الأمر بالصرف الرئيسي هو وزير الفلاحة.

- السؤال الرابع والأخير: هل يمكن إدخال مواد البناء داخل النظام ما بين الولايات؟

الجواب: منذ تأسيس الصندوق، فإن مواد البناء قد استفادت من تسديد أعباء النقل للجنوب من خلال نظام التسديد داخل الولايات مثل ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست.

إن الإدماج المحتمل لمواد البناء في نظام التسديد ما بين الولايات، يقتضي دراسة الاعتبارات المالية لنفقات التسديد لمواد البناء لمجمل الولايات العشر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القرار الوزاري المشترك يهدف تعديله إلى السماح بادماج هذه المواد في النظام الحالي. ففي جميع الحالات يجب تخصيص ميزانية إضافية من ميزانية الدولة مسبقا حتى تتكفل بهذه الحالات. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرد نيابة عن وزير التجارة وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التكوين المهني.

**السيد وزير التكوين المهني:** شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر. لي عظيم الشرف أن أقدم أمامكم لأجيب على الأسئلة التي طرحتموها بالأمس، متمنيا أن تنال رضاكم.

أستسمحكم قبل الدخول في صميم الموضوع وبسرعة أن أذكر ببعض الأهداف المسطرة في قطاع التكوين المهني والمبادئ الرئيسية التي بنينا عليها النشاط الإصلاحي لهذا القطاع.

الجنوب بمبلغ 300 مليون دينار جزائري لكل سنة.

إن الرصيد المسجل في نهاية سبتمبر سنة 2000 والمقدر بـ مليار ومائة مليون دينار جزائري يكفي لتغطية نفقات السداسي الثاني لسنة 2000، وكذا إحتياجات سنة 2001.

السؤال الثاني، هل يمكن إعادة النظر في جدول تسديد أعباء النقل للجنوب من 1,50 دج إلى 3 دج؟

الجواب: وفقا للاقتراحات المقدمة من قبل ولايات الجنوب، فقد تم خلال سنة 1999 إعداد دراسة للرفع من جدول تسديد أعباء النقل إلى مستوى الطلبات المقدمة من طرف المتعاملين المزاولين داخل مناطق الجنوب.

وفي هذا المجال قد أعيد تقييم جدول التسديد في نظام ما بين الولايات، حيث أرتفع من 1,05 إلى 1,50 دج أي بزيادة بنسبة 45٪، ونفس التقييم بالنسبة إلى نظام داخل الولايات.

إن إعادة تقييم هذا التسديد أصبح موضوع قرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة ووزارة النقل والذي دخل حيز التطبيق ابتداء من سنة 2000، إلا أن إعادة تقييم إضافي إلى 3 دنانير جزائرية، تقتضي دراسة انعكاساتها على نفقات التسديد التي تسجل ارتفاعا محسوسا وكذا تخصيص ميزانية إضافية من ميزانية الدولة لصندوق تعويض أعباء النقل للجنوب.

- السؤال الثالث: هل يمكن توسيع قائمة مواد قابلة للتسديد أعباء النقل للجنوب إلى القمح الصلب والقمح اللين؟

الجواب: يجدر الذكر أن قائمة المواد القابلة للتسديد أعباء النقل للجنوب قد تم إقتراحها من قبل ولايات الجنوب على أساس الحاجيات والعادات الاستهلاكية للسكان القاطنين في هذه المناطق.

الإعلان، عن برمجة بكالوريا مهنية ابتداء - إن شاء الله- من سبتمبر 2001.

إذن، هناك إصلاحات عديدة، نتمنى أن تكمل بالنتائج المرجوة.

ونعود الآن وبسرعة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة في هذا المجلس.

- السؤال الأول للسيد خليفة بن علي ويتعلق برفع منحة المترشحين التي تدفع لهم في إطار التكوين الانتاجي.

الجواب: إن التكوين الانتاجي ليس ذو نمط واحد، وإنما ذو ثلاثة أنماط، الإقامي، التمهين والتمهين عن بعد، فالتكوين الانتاجي هو جانب من التكوين الإقامي، وهو مسجل في باب الأولويات من نشاطنا.

إن التكوين الانتاجي ناتج عن ضرورة تنوع مصادر تمويل نشاطاتنا، وهو كذلك منشط لنوعية عملية التكوين، إذ أنه يسمح بوضع المتربص في ظروف متطلبات الانتاج الحقيقي وهو في مؤسسته.

لقد تم تسجيل ما لا يقل عن 190 مليون دينار جزائري إجماليا خلال سنة 1999 كدخل عن طريق أعمال التكوين الانتاجي، حيث تم في السداسي الأول لسنة 2000 تحقيق مداخيل تقدر بـ 130 ألف مليون. فالتكوين الانتاجي يسمح بتحسين نوعية التكوين الممنوح، لأن المنتج يسوق ولكي يسوق لابد من أن يكون المنتج في المستوى ولكي يكون المنتج في المستوى لابد من تحفيز الأستاذ والمتربص. إذن، في إطار البرنامج التربوي نوجه التكوين نحو الانتاج. وهذا الأخير يوفر للمركز مداخيل بإمكانها تحسين وضعيته الاجتماعية وكذلك المناخ الدراسي، كما أنه يسمح للعمال والأساتذة والمتربصين بتوفير موارد مالية، حيث يمكن للمتربص أن يفكر في بناء مستقبله بحصوله على رصيد مالي يؤهله لذلك.

إن الهدف الأول من هذا النشاط هو إعادة الاعتبار للتكوين المهني في مسار تربوي نبيل يسمح للمتربص بالتحكم في التأهيلات المهنية التي تسهل له الاندماج الاجتماعي المهني.

كما أننا - كذلك - في هذه السنة عممنا التفكير في إعادة البناء الهيكلي للتنظيم المؤسساتي للتكوين المهني وكذلك إعادة النظر في قوانين المؤسسات، وقد توج التفكير بقوانين معاصرة لكل مرحلة من مراحل الجهاز العمومي للتكوين المهني.

فقد توافقونني بأن الرهانات المعروفة للعولمة وشمولية الاقتصاديات وكذلك مخلفات هذه العولمة، المتمثلة في التقسيم الدولي الجديد للعمل تفرض علينا أن نبقي في إطار شمولية هذا العصر، وفعالين ولانحصر أنفسنا في إطار الشمولية بدون أي رد فعل، وبطبيعة الحال بتهميش دور الجزائر.

- فيما يتعلق بالمنافسة لاسيما المنافسة التجارية والاقتصادية. إن كل الإصلاحات تدخل في إطار إعطاء للمؤسسة الاقتصادية أكثر فعالية وهذا -بطبيعة الحال- بإعادة النظر في المهام والتنظيم وتسيير المؤسسات التكوينية وإعادة النظر كذلك في محتوى برنامج تنظيم التكوين حتى نعيد الاعتبار لنوعية التكوين المهني الممنوح وكذلك في الشهادات المسلمة.

- وبطبيعة الحال فقد يفرح هذا الخبر عددا هائلا من الشباب، وما دام أن التكوين المهني - بغض النظر عن الدور الاقتصادي الذي يقوم به - يتحمل الوظيفة الاجتماعية، فقد فكرنا هذه السنة في إطار إعادة الاعتبار للتكوين وصورة التكوين في برمجة بكالوريا مهنية تتمثل في الشهادة التأهيلية، حيث تسمح لصاحبها بأن يندمج في عالم الشغل وكذلك في مواصلة دراسته في التعليم العالي، ولي الشرف أن أخبر المجلس الموقر، بأن يوم الخميس، - إن شاء الله -، سوف يجمعنا لقاء مع السادة وزير التربية والتعليم العالي ورئيس المجلس الموقر المكلف بالتربية ورئيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وسيتم خلاله بدون شك، وهو ما نتمناه

الاستعمال العقلاني للوسائل المتوفرة، وعلى هذا الأساس فإن التركيز يقع على:

1 - اللجوء إلى نظام الدوامين عن طريق تناوب فوجين في الورشة والمثال على ذلك: لقد واجهتنا في سنة 1999 مشاكل، حيث مر على المؤسسات التكوينية 25 ألف متربص ومتربصة مع أن قدراتنا كانت قليلة وطلبات التكوين كثيرة، إذ هناك حوالي 500 ألف متخرج من الفضاء التربوي يضاف إليهم 2683000 شاب يقل أعمارهم عن 30 سنة ويقل مستواهم الدراسي عن السنة السادسة أساسي. وقد قدمت هذه الأرقام من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، غير أن إمكانيات التكوين كلكم تعرفونها، إذن، كيف يمكن فتح كل أبواب مراكز التكوين للجميع، حتى وإن كانت الدولة تقوم بتمويل بناء مراكز التكوين فيبقى الأمر غير كاف.

ولذا ينبغي تنظيم أمورنا من أجل الاستعمال العقلاني للمراكز المتوفرة وهذا باللجوء إلى نظام الدوامين على الأقل.

ثانيا، إعادة فتح الفروع المغلقة أين يوجد الطلب الاجتماعي أو الاقتصادي، وبطبيعة الحال وبدون شك، يتساءل السادة والسيدات النواب أسئلة عن هذه الفروع المغلقة.

إن المتربصين في بعض البلديات يتهبون من هذه الفروع، لأن التخصصات المقترحة لم تجلب انتباههم ولم تلب رغبتهم، لأنها تعاني نقص الأساتذة والتجهيزات، ولهذه الأسباب برمجت إعادة فتح الفروع المغلقة، كلما كان الطلب الاجتماعي أو الاقتصادي ملحا في المنطقة.

ثالثا، فتح فروع منتدبة في وسط ريفي، خاصة لصالح البنات، وقد فتحت 54 ملحقة في الريف سنة 1999.

إعادة توزيع التجهيزات فيما بين المؤسسات داخل الولاية وفيما بين الولايات، قصد ضمان استغلال كامل للوسائل،

وضع المرسوم الأول الصادر في سنة 1992 نصيب المتربصين والمتكويين في إطار نشاطات التكوين الانتاجي في حدود نسبة 35٪ وصدر مرسوم جديد في سنة 1998 يعدل المرسوم الأول ويرفع النسبة إلى 50٪ إذن يستفيد من هذه النسبة الخاصة بتسويق المنتج، الأساتذة والمتربصين. أما النصف المتبقي فيستفيد منه المركز وذلك لتجديد المواد الأولية وتحسين مناخ المؤسسة.

إذن، فالجواب على السؤال الخاص برفع منح المتربصين التي تدفع لهم في إطار التكوين الانتاجي هو أن نسبة المنحة قد ارتفعت من 35٪ إلى 50٪.

- السؤال الثاني ويتعلق بمطالبة أساتذة التكوين المهني بتجديد التجهيزات البيداغوجية.

الجواب: إن إدارة التكوين المهني وفي إطار برنامج التجهيزات التقنية والتربوية والذي سيشرع فيه مستقبلا، وعند القيام بتوزيعها تأخذ بعين الاعتبار بنفس الأولية المؤسسات الجديدة والمؤسسات القديمة التي تحتاج إلى تجديد تجهيزاتها. وفي هذا الشأن ومن أجل تجديد التجهيزات ينبغي على المسؤولين المحليين للتكوين المهني تقديم الطلب كلما إستلزمت الحاجة إلى ذلك، ويمكن تبرير تجديد التجهيزات في حالتين:

- إما لقدم التجهيزات المستعملة أو أنها معطلة كاملة ولا يمكن تصليحها.

- وإما عندما يتعلق الأمر بتغيير تخصص ما، وهو ما يتم التكفل به، مثلما يتعلق الأمر بتجهيز مؤسسات جديدة.

السؤال الثالث والذي يكون جوابه أطول من الأجوبة السابقة ويتعلق الأمر بالاستغلال الأنجع لأنواع الوسائل وإمكانيات الإستقبال قصد الاستجابة لطلب التكوين.

الجواب: من أجل ضمان الاستجابة للطلب في التكوين -وهو طلب كبير- فإن قطاع التكوين المهني يفضل

دخول سبتمبر 30.000 متربص وسيصل في دخول فيفري 2001 إلى 45.000 ألف متربص. وهذه العملية جارية.

ومن جهة أخرى، يبقى إنجاز هياكل استقبال جديدة هو ضمان لتوسيع حقيقي لقدرات الاستقبال ومن ثم الاستجابة للطلب.

لقد ورد سؤال من السيد خلفاوي محمد الوردوي يقول فيه: إن بعض المدارس الخاصة، أو الحرة أنشأت ملحقات، والمرسوم الخاص بهذه المدارس لم ينص على هذه الملحقات، ويبقى أصحاب هذه المدارس حائرين، لا يعملون ما يفعلون، فالمطلوب من وزارة التكوين المهني التكفل بهذه المسألة.

الجواب : أعلمكم أنه توجد اليوم 506 مؤسسة تكوين خاصة عبر 47 ولاية تغطي 60 تخصصا.

إننا نولي اهتماما لهذا النظام ونشجع التكوين الممنوح فيه والذي يتم جهود الدولة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بمسألة إنشاء الملحقات التابعة للمؤسسات الخاصة، فأشير هنا إلى أنه هناك مشروع مرسوم يعدل المرسوم رقم 141-91 المتضمن شروط إنشاء المؤسسات الخاصة للتكوين المهني ومراقبتها، ومن بين أهم الإجراءات الجديدة في هذا المشروع هو الإجراء الذي يسمح لهذه المؤسسات بإنشاء ملحقات خاصة بها في نفس الولاية وذلك بعد موافقة مصالح التكوين المهني بالولاية المعنية. وفي انتظار ذلك، فإن قطاع التكوين المهني قد بادر بالموافقة على فتح ملحقات لهذه المؤسسات كلما تقدم أصحابها بالطلب لدى إدارة التكوين، شريطة توفر المقاييس الضرورية لذلك.

سؤال طرحه نائب من ولاية وهران وأعتذر عن عدم ذكر إسمه والذي طلب فتح مركز أو معهد وطني للتكوين المهني في هذه الولاية.

إذ لاحظنا أن هناك تجهيزات مخزنة في بعض المراكز بينما تشتكي المراكز المجاورة من عدم توفرها.

اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان الاستغلال الكامل للتوقيت الرسمي لكل الطاقات البشرية وتطوير أنماط التكوين بالتناوب منها الدروس المسائية والتكوين حسب الطلب، التكوين عن بعد والتمهين.

إن الرأي العام ينظر إلى التكوين المهني، أنه التكوين الممنوح في المؤسسات التكوينية، هذا التكوين يسمى التكوين الإقليمي، لكن الكثير يجهل كذلك بأنه يمكن تقديم تكويننا عن طريق الدروس المسائية أو التكوين عن بعد أو عن طريق التمهين، مع العلم أن هذا التكوين باختلافه يتوج بنفس الشهادات ويجب أن تعلم الناس بهذا وأن التمهين كذلك من أحسن الأنماط التكوينية في العالم وقد برهنت على ذلك التجربة الألمانية، وفي هذا الإطار فإن عدد المتربصين في إطار التمهين في الجزائر بلغ 121.000 متربص، مع العلم أنه بالامكانيات المتوفرة يمكن أن يصل عدد المتربصين إلى 480.000 وذلك إذا حققنا انتعاشا اقتصاديا وطنيا، لأن هذا النوع من التكوين مرتبط بقوة المؤسسة، إذ عندما تكون في صحة مالية جيدة يرتفع عدد العمال وبذلك يرتفع عدد المتربصين، وهكذا فإن هذا السؤال قد أتاح لي الفرصة للتذكير بأنه بفضل هذا المسعى الذي قدمته لكم بسرعة، حقق قطاع التكوين المهني هدفه الرامي إلى تنظيم التطور التحضيري للتكوين لصالح الشباب البالغ سنهم بين 16 و 29 سنة، -إذا كان ما يزال شابا في هذا السن (29 سنة)- والذين لا يتوفر فيهم شرط المستوى الدراسي المطلوب قانونا، للالتحاق بالتكوين المهني.

نعم، لقد فتحنا أبواب مراكز التكوين للشباب الذين لم يسعفهم الحظ في الدخول إلى المدرسة أو غادروها مبكرا لأسباب بدون شك موضوعية. وهذا عكس ما كان عليه الحال سابقا، إذ كان يشترط في المتربص حتى يقبل في المركز أن يكون مستواه التعليمي السنة التاسعة أساسي. وبفضل هذا الإجراء الجديد، ألتحق بمراكز التكوين خلال

وتسييرها، كما أعلمكم أن هناك ما لا يقل عن 17 تخصصا تكوينيا جديدا تم إدخاله منذ فيفري 2000 إلى يومنا هذا وأنه تم اعداد 50 برنامجا جديدا، منذ بداية السنة الحالية وتغطي التخصصات الجديدة مهنا هامة ومختلفة، مثل الإعلام الآلي وميدان البرمجة الخاصة بالتصوير والرسم بمساعدة الحاسوب وكذلك الاتصالات والحساب المعدني وتصليح آلات التصوير والسنا.

كما أعلمكم، أن مادة الإعلام الآلي قد تم إدراجها في برنامج التكوين لـ 461 تخصص وذلك بمقدار ساعة ونصف أسبوعيا على الأقل، يعني أن كل المترشحين يستفيدون من مادة الإعلام الآلي سواء اختاروا تخصص البناء أو النجارة، الحلاقة أو الميكانيك، وبذلك فكل متربص ينهي فترة تكوينه يجد نفسه يحسن استعمال الإعلام الآلي.

إذن يبقى الهدف في هذا المجال هو أن يكون كل حامل لشهادة التكوين المهني بما فيه المترشحين في البناء أو النجارة أو الخياطة أو الطرز مؤهلا لاستعمال آلة الحاسوب بكل حرية وفي شكل تطبيقات عادية.

ومن جهة أخرى، إن إدخال التكنولوجيات الجديدة لعصرنة تسيير المؤسسات قد تم الشروع فيه وذلك بربط ما يقارب 610 مؤسسة من مجموع 787 مؤسسة تكوين بشبكة الأنترنات الدولية، كما تهدف إلى ربط ما تبقى من مؤسسات التكوين مع نهاية السنة الحالية وتبقى الاستفادة من استعمال شبكة الأنترنات تهم كل المسؤولين المسيرين وكذا المكونين والمترشحين والمتمهين، ولقد بدأت عملية البريد الإلكتروني تتحقق بين هياكل التكوين المهني، بصفة متواضعة بسبب التقاليد القديمة في التسيير ولكنها بنشاط وحيوية مشجعة.

إن الشبكة الداخلية لتبادل المعلومات ستسمح بالربط الداخلي لما يقارب ألف إطار مسير للهياكل والمؤسسات في مجال التفاعل المتبادل للاتصالات والمعلومات،

فالجواب سيدي النائب، تملك ولاية وهران حاليا 17 مؤسسة تكوين مهني، بطاقة إجمالية تصل إلى 5054 منصب تكوين، تتوزع حسب ما يلي:  
- 15 مركزا تكوينيا يوفر 4450 منصب تكوين.  
- معهدين (02) متخصصين يوفران 1000 منصب تكوين.

كما تستفيد هذه الولاية من برنامج استثمار في طور الانجاز، وهذا ما سوف يسمح لها بالحصول على 1025 منصب تكوين إضافي، بعد تحقيق إنجاز مركزين جديدين وتوسيع طاقة استيعاد ثلاثة مراكز قديمة. وباعتبار ولاية وهران تعيش وضعية خاصة، فتجدر الإشارة إلى أنها الولاية الوحيدة التي استفادت من مشروع بناء مركز تكوين جديد في ميزانية سنة 2000، مع العلم أن توسيع شبكة هياكل التكوين المهني يمر حتما بعملية تسجيل المشاريع الجديدة ولا يمكن ملاحظة آثارها في الحين بسبب الآجال الطويلة التي يستغرقها الانجاز. ومن جهة أخرى نلمس تأخيرا في إنجاز المشاريع بهذه الولاية يقدر بـ 1000 منصب تكوين، إذ يعود تاريخ أقدم مشروع غير منجز إلى سنة 1980 ولقد زرت المكان، وتوجد مثل هذه المشاريع الاستثمارية تحت متابعة السلطات المحلية ومراقبتها من أجل تفادي انزلاقات أخرى مستقبلا.

وبسبب عدم استكمال المشاريع في الآجال المحددة والمبالغ التي تكلفها، تبقى المشاريع الجديدة تنتظر انجاز المشاريع المسلحة سابقا والدليل على ذلك هو المثال الذي أعطيته إليكم منذ قليل والمتعلق بمركز التكوين الذي شرع في بنائه منذ 1981 ولم يكمل بعد، فأطلب منكم النظر فيه، مع العلم أن التسييج الحديدي "BARODAGE" اكتمل وكذا الأرصفة وما عدا ذلك لم يكمل بعد.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بإدخال التكنولوجيات الجديدة في قطاع التكوين المهني، فأقول إنه يهدف إلى تحسين التخصصات ومحتويات البرامج وتحديثها، مثلما يرمي إلى عصرنة الهياكل والمؤسسات في سيرها

وعليه فإنني أتوجه بالشكر الجزيل لكل السادة النواب الذين تناولوا الموضوع من هذه الزاوية وطلبوا مزيدا من الاهتمام بالمساجد تشييدا وتأطيرا وتجهيزا ودعم الثقافة الاسلامية سواء بتعزيد ونشر مراكز الثقافة الاسلامية في بقية الولايات التي لا توجد بها هذه المراكز، أو بالعمل على إحياء التراث وعقد الملتقيات العلمية ذات الصلة بالفكر الاسلامي ماضيا وحاضرا ومستقبلا، باعتبار الجزائري جزءا لا يتجزأ من حيث تكوينه الثقافي والتاريخي والروحي من هذا العالم الكبير جدا الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى بحر الصين.

كما وجه عدد من السادة النواب - وهم مشكرون كذلك - بعض المآخذ لقطاع الشؤون الدينية، منها ما هو إيجابي من حيث أنه يحثنا على بذل مزيد من الجهد في تلافي بعض النقائص الملاحظة وهي نقائص موضوعية سواء من حيث تكوين الأئمة أو انسجام الخطاب الديني أو أمورا كثيرة أخرى، يتعين علينا جميعا أن نتناولها بالبحث والتحليل والوقوف على أسبابها ثم معالجتها معالجة مفيدة وفعالة.

لقد أردت القول عن الطائفة الثالثة من الملاحظات والانتقادات التي وجهت من السادة النواب، أنه ينبغي التأكد من صحة المعطيات التي بنوا على أساسها ملاحظاتهم، إذ لم تبخل الإدارة المركزية ولا الإدارات الولائية التابعة لوزارتنا بتقديم جميع المعلومات التي يطلبونها فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بتسيير القطاع.

ولعل هذه المجموعة الأخيرة من الملاحظات تتطلب شيئا من التوضيح. ولهذا سأتناولها أمامكم بكل موضوعية ووضوح اللذين يتطلبهما المقام.

يطلب السيد مصطفى زروال التفكك الديني بالجمالية الجزائرية وقد تمنيت أن يتصل بمصالح الوزارة ليوقف بنفسه على الجهود التي تبذل في هذا الميدان وأن يتعرف على المساعي الجارية لتجاوز الصعوبات وتطوير الجهود المبذولة وتحسينها، لعله يستطيع أن يساهم في تذليل بعض الصعوبات وتقديم ما لديه من اقتراحات.

وتوجد هذه الشبكة في طور الانجاز والتشغيل عبر كل القطر الوطني، أتمنى أنني أجبت على أسئلتكم، أستسمحكم، شكرا والسلام عليكم. (تصفيق).

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد وزير التكوين المهني وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف. فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

لقد فكرت - في الحقيقة - أن لا أتي إلى المجلس لأقدم هذا العرض لأن لي على مجلسكم الموقر مآخذ، إذ لاحظت أن النواب عندما يتحدثون عن انشغالات قطاع الشؤون يولونها اهتماما كبيرا، لكن وللأسف، لم يكن موضوع إهتمام في أية لجنة من لجان المجلس، لا لجنة التربية ولا لجنة المالية، مع العلم أن للقطاع مشاكل...

فأتمنى أن يتم التعديل المطلوب، وما شجعني على القدوم لمجلسكم وتقديم هذا العرض هو التنويه الذي سمعته من السادة النواب واهتمامهم البالغ بانشغالات القطاع الهام جدا والذي يركز على مضمونه تاريخ الأمة وحاضرها ومستقبلها.

وأحمد الله وأشكره على أن العدد الكبير من النواب الذين تدخلوا في مناقشة قانون المالية لسنة 2001 دعموا قطاع الشؤون الدينية والأوقاف وافتوا الانتباه إلى المكانة التي يتبوؤها في قلوب الجزائريين وللدور الذي يمثله الاسلام في تشكيل الهوية الوطنية وضمنا تماسكها ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وبالفعل فإن مساجدنا يؤمها 14 مليون جزائري وجزائرية أسبوعيا أي 40٪ من الجزائريين يحضرون صلاة الجمعة ويستمعون إلى خطبتها ودروسها.

كما أن هناك من لاحظ جمودا وتوقفا في بناء المساجد وهذه المعلومة بدورها لم تؤخذ من الواقع، إذ لا يكاد أن يمر يوما دون أن أوقع شخصا على فتح مسجد في منطقة من مناطق الجمهورية الكبيرة ولعل النائب الفاضل صاحب التدخل لم يلاحظ إلا منطقة واحدة وعم العملية على بقية المناطق.

إن بناء المساجد يتوقف على نشاط اللجان التي تسهر على إنجازها، فالبعض منها نشط وحيوي، بينما البعض منها يحتاج إلى الحيوية والنشاط أو تنتظر من الولاية أو الوزارة أن تكفلها وتكفل المشروع الذي تقوم به.

وأختم الملاحظة المتعلقة ببناء المساجد بالإشارة إلى التعليلة الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الشؤون الدينية التي أرسلت في نهاية سنة 1999، والتي حددت كيفية تشكيل لجان المسجد والتنظيم الذي يجب أن تتبعه في جمع الأموال لإقامة المشروع، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالسخاء والبذل اللذين تميز بهما شعبنا في سبيل تشييد المساجد، وهناك المساجد تولى إقامتها مواطنون فرادى، جزاهم الله خيرا، وفتحوها بعد تجهيزها لاستقبال المؤمنين، المصلين منهم والمتعلمين، فإذا تعطل مشروع ما، فإن المسؤولية تقع على عاتق اللجنة التي تكلفت ببناءه، إذ هي التي من المفروض أن تنشط وأن تكيف الاتصال حتى تحصل على هدفها، ربما أنه قد ذكر مسجدا فيستحسن ذكرهما وهما مسجد ي بوقادير وسركوف.

لقد سبق وأن أعلنت من هذا المنبر أن السرعة في إنجاز المساجد أكبر من وتيرة الأئمة في بلادنا وهذا هو مصدر الملاحظات التي أثيرت في موضوع تأطير المساجد، وإننا نشكر جميع الأساتذة والمعلمين وحتى بعض المثقفين من خارج سلك التعليم الذين تطوعوا لعمارة المساجد التي لا تتوفر على إمام.

نعم، إن عدد هؤلاء ليس بذلك العدد المبالغ فيه جدا والذي تتخذه بعض وسائل الإعلام مادة لعناوينها العريضة

أما ملاحظات السيد حملوي عكوشي فهي إيجابية وتندرج في الملاحظات السابقة. وملاحظته المتعلقة بدعم الثقافة، هي ملاحظة مقبولة ومشكور عليها، ولكن جانب الصواب عندما ظن بأن الجزائر توقفت عن طبع المصحف الشريف، وأقول له إنه - المصحف الشريف - متوفر في طبعته الأخيرة التي أرسلت منها نسخة إلى كل واحد من أعضاء هذه الغرفة المحترمة، وإذا كان هناك من يطلب المصحف سواء مؤسسة أو جماعة أو أفرادا فهو متوفر بالأعداد المطلوبة والحمد لله، لمن يقرأ بعينه أو باللمس وسوف نجدد طبعه بحول الله بصفة منتظمة كل خمس سنوات أو عند الحاجة إذا اقتضى الأمر.

أشار بعض السادة النواب إلى مسألة فتح مكبرات الصوت في المساجد على الشوارع، أقول نعم خلال الآذان، لأن المؤذن يدعو الناس إلى الصلاة وهو ما أمرنا به، وأما في غير الآذان فإن هذا يتنافى مع تقاليد الاحترام الواجب مراعاتها مع ما يتلى في المسجد أو يقال، لأن مساجدنا والحمد لله مفتوحة لكل من أراد العلم أو العبادة أو الاستماع إلى المواعظ، ولذلك ينبغي أن لا تشبه مساجدنا أسواق مبيعات الأشرطة، كما ذكر بعض السادة النواب وجود مرسوم يقضي بغلق المساجد التي لا تتوفر على رخصة البناء، فأقول إنني شخصيا لا أعلم شيئا عن هذا المرسوم ولا في أي جريدة رسمية نشر.

حقا، إن بناء المساجد مثل جميع المباني والتجهيزات العمرانية الأخرى - ولقد تكلم عنها وزير السكن - يجب أن تتم وفق معايير معينة وبعد الحصول على الرخص القانونية المعروفة، لكن الواقع عندنا غير ذلك ولذلك فقد أعدنا في الوزارة منذ أن تحرر حساب الأوقاف مشروعا لإحصاء المساجد كلها وكذا بقية الأملاك الوقفية الأخرى ثم وضع مخططات لها ولملحقاتها وتكوين ملف لكل ملك وقفى والمساجد من الأوقاف، ثم يسجل كذلك في السجل العقاري الخاص بالأوقاف الموجود لدى محافظة الأملاك العقارية، وعليه فإن هذا المرسوم غير موجود وفكرة غلق المساجد غير صحيحة.

أنه كان يؤدي شعائر العمرة. أو أنه كان في دورة دراسية، التي يعود منها غالبا بما فتح الله عليه من علم جديد ويلغي - طبعاً - ما علمهم إياه في السابق، وهناك أصناف أخرى، أربأ بوقتكم الثمين من أضيعه في عرض نماذج لها.

وقد تتساءلون كما تساءل بعض السادة النواب لماذا توقف مصالح وزارة الشؤون الدينية والأوقاف هؤلاء المتطوعين؟ وهناك من يحتج على ذلك، أعتقد أن مفهوم التطوع لا يفيد الإلزام، لا من الإدارة المشرفة على المسجد، ولا من الشخص، أي يستطيع المتطوع أن يتخلى عن العمل الذي تطوع من أجله في أي وقت شاء والإدارة كذلك لأن التطوع ليس عقد إلزام.

وللإجابة أقول إنه يتخرج من معاهد تكوين الأئمة عدد معتبر من الأئمة المتخصصين، ومن واجب الإدارة أن تعينهم في المساجد الشاغرة - إذ يعين المتطوع في المساجد الشاغرة إدارياً - التي تحتاج إلى إمام، وهي تشكر المتطوع ولا تأمره بالتوقف، وإنما تطلب منه أن يتعاون مع الإمام الموظف، فبعضهم يرفض قبول الإمام الموظف والبعض الآخر يتخلى، وهو على صواب، ومن هنا ينتج سوء التفاهم الذي أشار إليه بعض السادة النواب مثلما ظهرت بعض الأنباء عنه في الصحف.

ويكثر الحديث عن تنحية العلماء، وغلق المساجد وتعيين الأميين، فهذا كلام لا أثر له في الواقع، فليس هناك مسجد أغلق، ولا عالم رباني تنحى عن المسجد ولم يكلف أي أمي بإمامة الناس، أرجو أن تصدقوني حين أقول إنني استمع إلى النائب وهو يتلکم كما إنني أصغي بكامل قواي وبكل إحترام إلى أي مسؤول محترم، وأصدقكم القول إنني أحس بعناء شديد عندما أسمع بعض الكلام قد أطلق على عواهنه دون تقدير كاف لما يصرح به، وإلا كيف نتصور وقع العبارة الآتية على الأسماع " أغلبية المساجد مؤطرة بالقيمين " قد تكون هذه العبارة صحيحة إذا قيلت مثلاً عن قرية بها ثلاثة مصليات ويؤطر إثنان منهما قيماً، أما أن يقال ذلك عن جميع

في صفحاتها الأولى وكأن مساجد الجزائر مقبلة مثل المصانع على الإفلاس والغلق.

إن عدد هؤلاء المتطوعين لخدمة بيوت الله لا يتعدى عددهم أصابع اليد الواحدة أو أصابع اليدين معا في بعض الولايات الكبرى ولم يبلغ أبدا مجموع أصابع الفرد الواحد إلا في ولاية المسيلة، حيث يوجد 114 متطوعا وهي التي أثارت هذا الموضوع، والمتطوعون أيها السادة أصناف، ليس كلهم على شكل واحد. وأتحدث هنا عن متطوعي اليوم وليس متطوعي الثمانينات وأوائل التسعينات، ومن متطوعي اليوم لعمارة المساجد صنف تطوع لخدمة مصلحة المسجد والمصلين وهو لا يريد من وراء ذلك إلا ما عند الله من الثواب يوم القيامة وعددهم قليل جدا.

وصنف حصل على رتبة علمية من الجامعة ولم يجد عملا فتطوع في المسجد على أمل أن يحصل على منصب في المستقبل.

وصنف ثالث تطوع في المسجد وهو موظف بسيط في بعض الإدارات وعندما يتصدر الوعظ، أول ما يبدأ فيه هو التعرض لأعراض رؤسائه وسلوكاتهم ويقول لهم في المسجد ما لم يستطع قوله في مقر عمله.

وصنف رابع تطوع ليتخذ المسجد متجرا، حيث يعلم الأطفال مقابل أثمان يدفعها له الأولياء، بينما من المفروض أن يكون التعليم في المسجد مجانا تكفله الدولة وهي التي تدفع المرتبات للمعلمين.

وصنف خامس تطوع ليتخذ المسجد منبرا يبيث منه أفكارا ومعتقدات يدعي أنها صحيحة وسليمة ولكن على صحتها إذ صحت مخالفة لما أجمعت عليه الأمة، مما هو صحيح كذلك وثابت عندنا. إن هذا الصنف الخامس ذو خاصيات معينة إذ يناوب في المسجد مدة معينة ثم يغيب دون أن يعلم رواد المسجد أين ذهب إمامهم المتطوع لخدمتهم في سبيل الله، وقد نخبرهم حين يعود

وصف بعثتنا بهيئة للسمرسة. إنها عبارة في نظري المتواضع في حاجة إلى كثير من التهذيب.

إن النقد مقبول في هذا المجمع المحترم، لكن القدر مكانه غير هذا المنبر المنزه، وإذا كان القدر لا يستحق الرد، فإن النقد يوجب في نظري تقديم بعض التوضيحات.

صحيح أن رحلة الحج رحلة معاناة، وليست نزهة، وأن الإقامة في البقاع المقدسة سواء في مكة المكرمة أو في المدينة المنورة، أو في المشاعر لا تكون في إقامات مريحة مثل الأوراسي والهلتيون والشيراتون، وإنما يمنح الحاج مساحة 2م4 في المدينة المنورة و 2,5م2 في مكة المكرمة وستحدد المساحة في الموسم المقبل-إن شاء الله- بـ 3م2، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحجاج الذين يقيمون في غرفة معينة تعطى لهم أفرشة عرضها 70 سم وطولها مترين أو كما تسمى عندهم "بالطراحة". السيد الرئيس، في السنة الماضية نزل مع الحجاج حيث يقيمون، حاج لم يكن من أعضاء البعثة بل سافر على حسابه الخاص. لقد قلت إن عرض الأفرشة 70 سم، وطولها متران (2) حيث يمكن أن تفصل بين الحجاج والآخر مساحة عرضها 60 سم، بإعتبار أن كلا الطراحتين عرضهما 70 سم، وكلا الحاجين متحصل على متر. إذن الباقي هو 30 سم، وعند جمعهما نتحصل على 60 سم، إضافة إلى طولها الذي يبلغ مترين ونصف، لكن الحجاج يضمون أفرشتهم إلى بعضها حتى يوفروا أماكن لأمتعتهم، حيث يرفضون وضعها في المخزن المخصص لها لأن أمتعة الحاج الجزائري عزيزة عليه كثيرا، يود أن يراها "يراقبها" في كل الأوقات، وهذا أحد أسباب ضيق المكان.

أما في المشاعر (الخيام) فمن المفروض أن يقوم المطوفون الذين يستأجرون الخيام بترقيمها -وقد طالب الأخ بترقيم الخيام- لكنهم يعتذرون عن ذلك لأنهم يستلمون الخيام في ساعة متأخرة وبالتالي يسعهم الوقت للترقيم، هكذا يقولون، وكثيرا ما يستولي بعض الحجاج -وقد لاحظ الإخوة الذين سافروا هذه الظاهرة- على خيمة

مساجد الجمهورية أو أغلبها أي -إذا كان لدينا مثلا 14000 مسجد منها 8000 مسجد يؤطرها قيمون- فهذا مما يصك الآذان .

ومثل ذلك عبارة... "عزوف خريجي الجامعات عن العمل في المساجد". إن الذي يشاهد تلفزتنا ويسمع إذاعتنا خارج الجزائر يصدق ذلك وقد يحزن إذا كان من الأصدقاء وبيتهم إذا كان من المنافسين أما الذي يعيش في الجزائر ويقضي وقته في التفكير والتدبير في حل مشاكلها فلا يمكنه أن يتفوه بمثل هذه العبارة لأن خريجي الجامعات الإسلامية ترشحوا لوظيفة الإمام ووظف منهم ما بين إمام ومرشد 230 إمام أستاذ من مجموع 408 مشارك في المسابقتين، وعليه فإن إقبال 400 خريج جامعي على طلب وظيفة الإمام لا يدل على أن هذه الطائفة لا ترغب في هذه الوظيفة.

نفس النائب المحترم الذي يرى أن أغلب المساجد يؤطرها قيمون ينتقد عملية التعاقد مع أساتذة ومعلمين من إدارات التربية أي أن المنطق هنا يقول، لا تقبلوا رجال التربية في المساجد وإستبقوها مؤطرة بالقيمين ما دام خريجوا الجامعة يعزفون عنها، فأين المنطق هنا ؟!

أعتقد أنه من واجبنا توجيه الشكر لرجال التربية الذين تطوعوا أو تعاقدوا للعمل في المساجد، خاصة أن أغلبهم يعملون في مناطق لا يمكن أن يعرضهم فيها غيرهم. إننا نجد رجال التربية والتعليم يعمرن المساجد في معظم البلاد الإسلامية، فعندما نفتح التلفاز لمتابعة خطب الجمعة في بعض المساجد الكبرى نجد خطباءها من رجال التعليم، فلماذا نحرم مساجدنا من الكفاءات المتوفرة في ميدان التربية؟

وأخيرا، أيها السادة، أود أن أوضح بعض الملاحظات التي وردت في موضوع الحج، فقد سررت كثيرا لعبارات الشكر والتقدير التي وجهت لشركتنا الوطنية، شركة الخطوط الجوية الجزائرية وكذلك لأعضاء البعثة الصحية المرافقة، ويقدر ما أسرني ذلك التقدير، أساءني كثيرا

وواجباته تجاه البعثة، وهذا حتى لا يشتكي من ضيق السكن أو المكان أو من الجوع، فلا يحتج إلا إذا هضم حق من هذه الحقوق وبهذا سوف تتوضح -إن شاء الله- الأمور

إذن فتأخر الحافلات في عرفات أمر طبيعي، تصور أنت كيف ستنتقل مليون ونصف مليون حاج في مساحة 6 كلم. من عرفات إلى منن، فلا بد أن يحدث تأخير مهما بلغ عدد الحافلات، لكننا إتفقنا معهم على أن لا يتجاوز هذا التأخير الساعة الثانية صباحا، إذ أبقى في الانتظار إلى غاية الساعة الواحدة والنصف، حيث يغادر الجميع عرفات، فليس هناك من ينتظر بعد الساعة الثانية صباحا، لكن رغم ذلك فالبعض يصل إلى منن في الساعة العاشرة، والبعض الآخر بعد الظهر، فنحن لا نستطيع التحكم في وقت وصول الحافلات، ولن نستطيع أي إنسان أن يتحكم في ذلك سواء كان منظما أو غيره، ويكمن حل هذه المسألة في المترو، وقد تكلمنا في هذا الموضوع مع الإخوة السعوديين لكنهم لم يفصلوا بعد في هذه القضية. هذا وقد تكلم الأخ عن التكاليف التي اعتبرها باهضة جدا، في الحقيقة أن الحاج يدفع مبلغا يقدر بـ 135000 دج أي 13 مليون ونصف مليون سنتيم، ويسترجع منها 4 ملايين ونصف ويبقى له مبلغ 8 ملايين ونصف مخصص لتغطية تكاليف السكن المقدرة بـ 5 ملايين، وكذا تكاليف سكنه بالمدينة والتي تقدر بـ مليون ونصف، إضافة إلى الرسوم المفروضة على الإقامة في منن والمشاعر وركوب الحافلات... إلخ، وهذه الخدمات ليست مجانا بل تكلفنا مبلغ مليوني (2) سنتم أي ندفع مبلغ 129 ريال مضرورية في 20 دج. إذن فالحج يكلف الشخص مبلغ 85000 دج، إضافة إلى 5 ملايين إضافية التي يتم تعويضها فيما بعد بالعملة السعودية، لينفقها الحاج، كما يدفع مبلغ 5000 دج مقابل الخدمات التي تقدمها البعثة باعتبارها وكالة.

وإذا كان هذا المبلغ مرتفع فسوف نعمل على تخفيضه، هذا وبإمكان كل النواب الحاضرين الإطلاع على كشف الحساب.

مخصصة لـ 13 حاجا. والمنظمون هم الذين يحددون العدد، طبعا الحجاج لا يشعرون بالراحة لأنهم يعانون ضيق المكان - وقد يشغل هذه الخيمة أربعة أو خمسة أشخاص أو عائلة أو اثنتين ويمنعون الآخرين منها. وهذا يحتاج إلى توعية الحاج الذي يقوم بذلك كي يفهم أنه معتد، فالإنسان لا يستطيع أن يكون في حالة معصية وهو في حالة طاعة.

نفس الشيء بالنسبة إلى الحافلات، وقد قال نفس النائب الفاضل أننا نختار حافلات ضيقة، وللدرد أقول إننا لا نختار الحافلات وإنما نختار نوعها أي أن تكون مكيفة أولا، وطبعا يختلف الثمن، وما عدا ذلك فإن كل الحافلات متشابهة ومخصصة لـ 50 أو 51 راكبا، ويكتب ذلك على الحافلة ويحدد عدد الأماكن وفقا لجوزات سفر الحجاج. ولقد قدم لنا النائب الذي تطرق إلى الموضوع إقتراحا في هذا الشأن سنأخذ به -إن شاء الله- ويبدو أنه رأى بعض الجيران يعلقون أعلام بلدهم على طول المخيم، ونحن قمنا كذلك هذه السنة بإنجاز أعلام طويلة جدا يقارب طولها 1000 متر، تمكن الحاج الجزائري من إيجاد طريقه بسهولة نحو المخيم حين يرى العلم الجزائري، هذا إقتراح جيد، سنأخذ به إن شاء الله.

وقد أشار الأخ كذلك إلى تأخر الحافلات في عرفات، إذ يغادر الحجاج عند صلاة المغرب، لكن بعضهم يغادر عندما تصل الحافلات والبعض الآخر ينتظر حتى ترجع الحافلات وهذا الإنتظار طبيعي ومذكور، ولا ينبغي أن نتأسف لذلك، لهذا حضرنا هذه السنة مطوية مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية، تمنح للشخص المترشح للحج مع جواز السفر وقد أجبرنا على كتابتها باللغتين، حتى يتمكن الحاج الذي لا يتقن اللغة العربية من قراءتها باللغة الفرنسية، هذه المبادرة عملية سيطلع من خلالها الحاج على حقوقه وواجباته أي على مضمون العقد المبرم بينه وبين البعثة وليس على التوجيهات، لأن هذه الأخيرة موضحة في دليل الحاج، بمعنى أنه يطلع على الحقوق التي يتمتع بها تلقائيا دون أن يطلبها، وكذا الحقوق التي لاتصله إلا إذا طلبها، بالإضافة إلى

39000 فحص طبي، و17000 حالة عولجت في مراكز، و15000 تدخل في العمارات. أي أن الطبيب هو الذي يذهب إلى المريض، كما تم نقل 418 مريض على متن سيارات الإسعاف، وكذا تم وضع 828 مريض تحت الرقابة الصحية بالمركز، ويتطلب الأمر في هذه الحالة التكفل بغذائه وعلاجه كأنه في مستشفى لكن بدرجة أخف... إلخ.

وهناك أيضا إرشاد التائهين، حيث تم إرشاد ومساعدة حوالي 2000 تائه بين مكة والمدينة للعودة إلى مقر إقامتهم علاوة على المساعدات التي تمنحها للأشخاص الذين ضيعوا أموالهم أو سرت منهم، وقد بلغ عدد هؤلاء الأشخاص 303 في مكة، و114 في المدينة، وتقدر هذه المساعدة بـ 92000 دج أي ما يقارب 10 ملايين سنتيم. وقد بلغ حجم الإعانات التي قدمت للحجاج الذين ضيعوا أموالهم أو سرت منهم 26 مليون دج أي مليارين سنتيم. وكل هذه النفقات يغطيها مبلغ 5000 دج! وهو في الحقيقة يعتبر مبلغ رمزي ويدخل في مجال التضامن.

وأود أن يفهم السادة النواب أن لجنة البعثة لا تسير أموال البعثة بل يتكفل بها البنك المركزي، لأن المواطنين يودعون فيه أموالهم، وأن مبلغ 5000 دج الذي يدفعه الحاج هو الذي يحول فقط إلى صندوق البعثة، لكنه لا يسير من قبل موظف من وزارة الشؤون الدينية، وإنما يسيره محاسب مكلف من وزير المالية، إذن نحن نتكفل بالجانب التوجيهي والديني والتنظيمي، أما الجانب المالي فهو من إختصاص وزارة المالية، سواء تعلق الأمر بالميزانية الخاصة بالخدمات التي تضبط في ميزانية وتنفق وفق المحاسبة المعمول بها في الجزائر، أو بالمبالغ التي يدفعها الحاج مقابل الاستفادة من السكن، وقد ترد إليهم في شكل مصاريف تقدر بمبلغ 2300 ريال حتى يتمكنوا من قضاء حاجياتهم في البقاع المقدسة. وهذا سار منذ سنتين أو ثلاث سنوات.

هذه باختصار بعض الملاحظات التي كانت تحتاج إلى التوضيح، أرجو أن أكون قد بلغت. فكل المعلومات مسجلة في الإعلام الآلي وفي الوثائق بما في ذلك

فالحاج لا يدفع سوى مبلغ 5000 دج مقابل كل الخدمات التي تقدمها البعثة، وستطلعون عليها بوضوح في المطوية التي ستوزع -إن شاء الله- مع جواز السفر على كل حاج.

هناك من يرى أنه بإمكاننا طلب مساحة إضافية أو كراء -خيام أكثر حتى يتسع المكان، وهذا غير ممكن، نظرا لضيق المكان في منن، إذ سيضطر بعض الحجاج في الموسم المقبل إلى المبيت في مزدلفة بدلا من منن ولذا اقترحنا أن يبقى العدد على ما هو عليه أي 27000 حاج شرط أن ينزل حجاجنا في مزدلفة. فعوض أن نرفع عددهم إلى 30000 حاج فضلنا أن يبقى العدد 27000، ذلك أن حجاجنا لن يقبلوا الإقامة في مزدلفة.

هناك من يرى أن لجنة الفتوى يجب أن تمر على الحجاج، لا، هذه اللجنة لها مقر، والمثل العربي يقول "في بيته يؤتى الحكم"، لكن رغم هذا يقيم في كل عمارة إمام الذي هو عضو في البعثة، وليس متطوعا، وطبعا هناك من الأئمة من يتعب أو يمرض مثله مثل الحجاج، وقد صحبنا بعض الأئمة الكبار كالشيخ علي مغربي -رحمه الله- وكذا شيوخ كبار مازالوا على قيد الحياة، -أرجو أن يطيل الله أعمارهم- يزورون الحجاج في غرفهم، يجالسونهم ويتناولون القهوة معهم ويتحدثون إليهم، نود أن يقتدى به كل الأئمة، لكنهم ليسوا على نفس...؟

قد يتعرض الإمام الذي يسافر لأول مرة وغير متعود إلى نفس المضايقات التي يتعرض إليها الحاج، ولذلك وضعت لجنة الفتوى نظاما يجتمع بموجبه الأئمة صباح كل يوم للنظر في القضايا التي طرحت عليهم. وبعد أن يتم الاتفاق على الفتوى، يعودون إلى الحجاج الذين طرخوا عليهم تلك القضايا وقد بلغ عدد القضايا التي أفتي بشأنها في السنة الماضية 123 قضية، وطبعا طرحت من عدة أشخاص. تتمثل معظم الخدمات التي تقدمت للحجاج مقابل مبلغ 5000 دج إلى جانب الاستقبال والسكن في، مثلا:

- الخدمات التي يقدمها الأطباء والأدوية، إذ سجلنا

أما بالنسبة إلى المنشآت الأساسية المطارية، فإن مشروع تدعيم مطار البيض والمدرج بطول 2200م ومساحة حركة الطيران الأخرى، والذي ستستعمل فيه الطائرات من نوع "فوكار 27" قد سجل في ميزانية سنة 2000. وستنطلق الأشغال به لاحقا، أما عن مشروع موقف الطائرات المدنية بمطار الأغواط العسكري للاستعمال المزدوج لهذا الأخير فإن الدراسات قد انتهت وتم تسجيل هذا المشروع في ميزانية سنة 2001.

أما فيما يخص تدعيم وتوسيع مطار توقرت المقترح تسجيله فإنه لم يسجل بعد -السيد الأخضرى غير موجود- وسنطرح من جديد الفكرة في الميزانية القادمة.

أما فيما يخص منشآت الطرق فقد عرف القطاع فترة صعبة نتيجة للوضع الأمني في البلاد، من جهة وللصعوبات المالية من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى توقف أكثر من 450 مشروع. ويسجل حاليا إعادة بعث حوالي 350 مشروع، إذ يتبع القطاع استراتيجية حيث أن المشاريع التي سجلت تقدما ملحوظا هي التي تكتسي طابعا استراتيجيا. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الأشغال العمومية قد سطرت سياسة طريقية تتحور في مايلي:

- 1- مواصلة تنفيذ برنامج الطرق السريعة.
- 2- المحافظة على الإرث الطرقي من خلال عملية التدعيم والتأهيل للطرق والمنشآت الفنية.
- 3- إعادة بناء المنشآت الفنية المخربة من طرف الإرهاب.

4- فك العزلة عن مناطق الهضاب العليا والجنوب وذلك بانجاز وسائل مواصلات جديدة.

أبدى بعض النواب انشغالهم عن تدهور حالة شبكة الطرق البلدية وكيفية تكفل الوزارة بهذا المشكل، نسجل هنا أن صيانة الطرقات البلدية هي من صلاحيات البلديات نفسها، غير أنه وفي مجال صيانة الطرقات البلدية فقد أنجز القطاع دراسة نموذجية تتضمن تحسين التسيير والاستغلال وصيانة الطرقات البلدية مع إعداد دلائل

المعلومات المكمل، -إن وجدت- وموثقة بكل الوسائل، ولا تستغربوا!

لقد أخبروني أن أحد الإخوة استغرب لحصول هذه البعثة المكونة حسب رأيه من السماسرة على ميدالية أحسن تنظيم. نحمد الله على أننا أحسن من غيرنا في أعين الآخرين، وأرجو أن نكون كذلك في أعيننا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف على هذه التوضيحات ردا على تساؤلات النواب وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية وفي نفس الوقت ينوب عن وزير الصحة والسكان... قدم الرد الأول على قطاعك ثم على قطاع الصحة والسكان.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** السيد الرئيس.

سيداتي، سادتي النواب،

السلام عليكم.

فيما يخص قطاع الأشغال العمومية طرحت أسئلة عديدة من قبل السادة النواب، حيث عبر العديد منهم عن انشغالات ولاياتهم وتساءلوا عن بعض المشاريع المتوقفة فيها.

أبدأ تدخلني بالمنشآت الأساسية البحرية، فيما يتعلق ببعض مشاريع موانئ ملاحية الصيد البحري بولاية تيبازة وشرشال وخميسيستي وحماية الواجهة البحرية لبوسماعيل، وتجدر الإشارة إلى أن التدابير قد اتخذت من قبل القطاع والسلطات المحلية لتجاوز العراقيل والصعوبات التي سجلت في السنوات الأخيرة وينتظر من الإجراءات الجارية أن تبعث من جديد الأشغال، خاصة انطلاق الشطر الثاني من مشاريع ميناء شرشال وميناء خميسيستي، وكذا حماية الواجهة البحرية لبوسماعيل، أما بالنسبة إلى مشروع توسيع ميناء الصيد البحري بشطايبي بعنابة، وإنجاز ميناء الصيد والإستحمام صلومندر بمستغانم، فالدراسات موجودة غير أن تسجيلها يبقى مرهونا بالميزانية الممنوحة للقطاع.

مردودية مقاطع الطرق السريعة الموازية، وكذا على درجة أولويتها. كذلك فإن الاهتمام بفعالية واندماج الأعمال المنجزة لا يمكن المصادقة على هذه المبادرة.

وأما عن ترميم الأضرار الناتجة عن التقلبات الجوية بغرب البلاد وخاصة في ولاية سيدي بلعباس، أقول: إن الأضرار التي لحقت بشبكة الطرق بسبب التقلبات الجوية الأخيرة هي في طور التقييم من قبل مصالح القطاع وأن التكفل بها سيكون في إطار برنامج 2001 حسب الإمكانيات المالية.

كما تساءل بعض المتدخلين حول مشكل أمن المرور في طرقاتنا وأذكر هنا أن إحصائيات حوادث المرور في الجزائر تشير إلى تسجيل أكثر من 3000 قتيل سنويا. لذا يعد مشكل حوادث الطرق وأمنها من أولويات واهتمامات القطاعات المكلفة بالنقل. وتقوم وزارة الأشغال العمومية في إطار صلاحياتها بعمليات عديدة سنويا للتقليص من هذه الظاهرة. كما أن الجهد مستمر للقضاء على النقاط السوداء التي تم إحصاؤها من خلال الميزانية السنوية لصيانة الطرق.

وفي الأخير أود السيد الرئيس أن أتطرق إلى ما تدخل بشأنه نواب عديدون. ويتعلق الأمر بالطريق السريع شرق/غرب، إذ يستحيل تمويل هذا الطريق من ميزانية الدولة فقط. ولهذا الغرض بدأنا السير في اتجاه بعض الشركاء في الخارج للحصول على إمكانيات مالية لتمويل هذا الطريق، حيث تم اتفاق أول أمس على عقد قرض بين البنك الأوروبي للتنمية والبنك الجزائري للتنمية بحوالي 95 مليون أورو أي 100 مليون دولار تقريبا لتمويل ثلاثة (3) أشطر من الخط السريع على مسافة 75 كلم وهي كالاتي:

الشطر الأول: بني مراد - الشفة - بومدفع،

الشطر الثاني: الأخضرية - البويرة،

الشطر الثالث: اجتناب مدينة البويرة.

وكما تعلمون أن هذا الطريق يمتد على مسافة 1216

وبرامج، وهذه الدراسات هي في طريق الانتهاء. وقد خصت عشر ولايات نموذجية وستعمم على باقي البلديات الموجودة عبر التراب الوطني.

ورد سؤال عن الأشغال المتوقفة بالطريق الوطني رقم 77 الذي يحظى بأهمية خاصة، فتبعاً لعملية البحث عن طريق يربط بين ميناء جنجن والطريق العابر للصحراء قصد تنمية التبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي، تم اختيار الطريق الوطني رقم 77 كأحسن حل لهذا الغرض، حيث برمجت أشغال لعصرنته من خلال عدة مراحل وهو الآن في طريق الإنجاز.

وعن الطريق الوطني رقم 79 الرابط فرجوة بميلة. فعلا أن الأشغال به متوقفة بسبب نقص قروض الدفع. ومن المرتقب أن يكون الانطلاق فيه في السنة المالية المقبلة.

أما عن السؤال المتعلق بإنجاز الطريق الجديد الذي يربط ولاية أدرار بولاية البيض على مسافة 300 كلم فإن قطاع الأشغال العمومية قد شرع منذ سنوات عديدة في فك العزلة عن مناطق الجنوب الكبير والهضاب العليا من خلال تجديد برنامج ذي أولوية لسنوات عديدة يتعلق بروابط عديدة وتخضع كل عملية جديدة لدراسة لاحقة ويحتل التكفل بهذا المشروع خاصة في إطار صندوق تنمية الجنوب.

وفيما يخص السؤال المتكرر عن الطريق الوطني رقم 5 الرابط سطيف بالعلمة ومشكل ازدواج هذا الطريق أقول: إن الطريق الوطني رقم 5 يندرج ضمن الانشغالات الكبرى للقطاع، نظراً لأهمية هذا المحور في التبادلات شرق/غرب. وعلى الرغم من الوسائل المادية المكثفة لتحسين أمن الطرقات ومعالجة النقاط السوداء على هذا المحور، فقد حدد القطاع سياسة تهيئة ملائمة موازاة مع إنجاز الطريق السريع شرق/غرب. مستنداً على معايير المردودية الاقتصادية التي أدت إلى تعريف المقاطع الأولية. واستناداً إلى ما ذكر أعلاه فكل عمل مزدوج على محاور الطريق الوطني رقم 4 و5 سوف يعاكس بصفة عامة السياسة المسطرة من قبل القطاع ويؤثر بحدّة على

بالمقارنة مع ميزانية 2000، وعلى هذا المستوى من الميزانية ستبقى مصاريف الصحة تمثل أقل من 4٪ من الناتج القومي الخام (PIB) بعيدا عن متوسط 15٪ الذي تلح عليه منظمة الصحة العالمية والتوصيات الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وإذا كانت ميزانية قطاع الصحة هي التي تحدد مستويات العلاج التي تضمنها الدولة وفق إمكانياتها، فإن الإشكالية الحقيقية، لا تكمن في حجم الموارد المالية بقدر ماهي مرتبطة بالاستعمال الأنجع حسب أهداف واضحة تعتمد على استراتيجية منسجمة.

في هذا الإطار، تبعا لبعض الاستفسارات المتعلقة بميدان الوقاية، تجدر الإشارة إلى أن الوضعية الوبائية تتسم بخاصية العبء المزدوج (double fardeau) المتمثل في ضرورة التكفل بأمراض تخص البلدان المتقدمة التي انتشرت عندنا بكثرة مثل مرض السكري (DIABETE) والأمراض القلبية، في حين مازلنا نعاني من أمراض تخص البلدان المتخلفة كالأمراض المتقلبة.

وإن كانت المؤشرات الصحية في تحسن مستمر وتستحق التدعيم، فإننا مازلنا نعاني من انتشار عدة أمراض تعكس الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المزرية لشرائح واسعة من المجتمع وهي وضعية تستدعي تحسين التنسيق فيما بين القطاعات للقضاء على عناصر المرض وتستلزم كذلك وضع استراتيجية وطنية أفقية تحد من آثار الفقر وتضمن حدا أدنى من الخدمات الاجتماعية للشرائح المهمشة.

إن ميدان الوقاية أوسع من أن يحصر في روتين (ROUTINE) برامج التلقيح والتكفل السلبي بالمرضى. وفي هذا الإطار يجب السهر على ضمان النوعية الصحية للمحيط ومنع الأمراض الموجودة في بعض الدول دخول الوطن.

لهذا الغرض تولى السلطات العمومية اهتماما كبيرا

كلم. كما عقدنا في هذا الصدد ملتقى قبل ثلاثة أيام بالجزائر (العاصمة) أين اجتمعت كل الهيئات المعنية بهذا الطريق السريع شرق/غرب، حول كيفية التمويل وكيفية الإجابة عن الأسئلة التي سيطرحها الأجانب لتمويل الطريق، وسنلتقي (وفد جزائري هام) أيضا يوم 24 نوفمبر 2000 بمقر البنك العالمي بباريس مع البنوك العالمية الكبيرة المختصة في تمويل الطرق السريعة ومع المؤسسات الدولية الكبرى ذات الخبرة الواسعة في إنجاز مثل هذه المشاريع. وهكذا فلم يعد أمامنا من حل سوى إعطاء الامتياز إلى شركات أجنبية أو إلى شركات جزائرية خاصة تستغل الطريق لتمويل بقية المشروع. وأكرر أن المسافة الكلية لهذا الطريق السريع شرق/غرب هي 1216 كلم وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد الوزير، واصل نيابة عن وزير الصحة والسكان.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** (نيابة عن وزير الصحة والسكان)

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

سيداتي، سادتي النواب،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم.

نيابة عن زميلي الأستاذ عبد المؤمن وزير الصحة والسكان الموجود في مهمة خارج البلاد أجب بدله.

بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية 2001، لي الشرف أن أرد على الإنشغالات التي طرحها أعضاء مجلسكم الموقر وذلك بعرض أهم المحاور المكونة لسياسة الصحة والسكان التي سنعمل على تطبيقها وتدعيمها في إطار وحدود الإمكانيات المادية والبشرية التي تحددها الموارد المالية الممنوحة للقطاع.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مشروع ميزانية القطاع لسنة 2001 يبين ارتفاعا عاما بمعدل 7.28٪

التسيير المتمثل خصوصا في عدم تطابق الميزانية مع النشاطات وضعف نوعية استقبال المرضى والتكفل بهم وكثرة النشاطات غير الطبية (مثل نشاطات الفندقية) التي تأخذ وقت وإمكانيات المسير دون أن تحقق حدا أدنى من الرضى لدى المواطن.

ولهذا ستخصص حصة معتبرة من ميزانية التجهيز إلى إعادة الاعتبار للمرافق الصحية وتجهيزها، بالإضافة إلى إعادة بعث المشاريع المعطلة. كما تعمل السلطات العمومية حاليا على وضع أسس جديدة في ميدان تسيير مؤسسات العلاج، نذكر منها تطبيع التسيير على أساس التقييم والتعاقد مع مختلف الممولين وأهمهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعطاء خدمات الفندقية إلى أهل المهنة (SOUS TRAITANCE) وتمكين المسير من تحسين معارفه ومؤهلاته من خلال تنظيم برامج تكوين ما بعد التدرج في تخصص التسيير الاستشفائي (MANAGEMENT HOSPITALIER).

أما على المستوى الهيكلي الوطني فإن عدم تطابق الطلب مع الإمكانيات المالية والبشرية يحتم علينا إعادة النظر في الخريطة الصحية لضمان أفضل الخدمات الصحية والطبية الممكنة على مستوى كل ولايات الوطن.

إن الموضوع ليس بالأمر السهل ويستدعي مساندة الجميع، إذ أنه يتعلق بإعادة توزيع المستخدمين والوسائل حسب مبدأ المستشفى الولائي الجهوي وإعادة الاعتبار لهم الصحة.

وإن تحسين الخدمات الصحية المتخصصة سيستفيد من تكثيف اللجوء إلى البعثات الطبية الأجنبية حسب إمكانيات البلاد، غير أن هذا التحسن لن يكون كاملا إلا إذا أدمجنا القطاع الخاص بصفة فعالة في المنظومة الصحية الوطنية، بعيدا عن أي شكل من أشكال التهميش أو الإقصاء وذلك وفق منطق تكاملي يضمن التوزيع العقلاني للمورد البشري دون المساس بحقوق المريض.

لمجال المراقبة الصحية على الحدود بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) الذي ننظم معه ابتداءً من يوم الغد الأربعاء بمدينة تلمسان الملتقى (Séminaire Atelier) الثاني في مجال تحسين المراقبة الصحية على الحدود.

يجب علينا كذلك تدعيم التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية للقضاء تدريجيا على بعض الآفات أو التحكم في انتشارها و أخص هنا بالذكر أمراض مثل وباء السيدا (SIDA) وتلك المتنقلة عبر المياه (MTH).

من جهة أخرى، تعمل حاليا لجنة حكومية مشتركة على وضع استراتيجية جديدة في مجال الصحة في الوسط التربوي ووسط التكوين المهني وذلك عملا بتوصيات فخامة رئيس الجمهورية وتعليمات السيد رئيس الحكومة. هذه الاستراتيجية الجديدة من شأنها تحسين الحالة الصحية لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع وتقليل المضاعفات المرضية بفضل التشخيص المبكر.

وتبقى الوقاية هي الأولوية الأولى للسياسة الوطنية في مجال الصحة إذ أنها لا تضمن حد أدنى من الأمن الصحي للمواطن والمستهلك فقط بل وكذلك لأنها استثمار مفيد من شأنه أن يقلص من نفقات الصحة المرتبطة بالعلاج.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي النواب،

لقد ألق العديد من أعضاء هذا المجلس الموقر على ضرورة تحسين نوعية الخدمات الطبية وتوفيرها بصفة معتدلة عبر الوطن.

إن التقييم الموضوعي لواقع القطاع في هذا المجال يسمح بتشخيص مواطن الضعف على مستويين

- مستوى تنظيمي محلي

- ومستوى هيكلي وطني.

فيما يخص المستوى التنظيمي المحلي نجد ضعف

السلام عليكم.  
يسعدني أن أقدم إلى مجلسكم الإجابة عن أسئلتكم من خلال العناصر الآتية:

أولاً: رخص البرامج: بالنسبة إلى سنة 2001. لقد تم تحديد مبلغ 15.2 مليار دج كرخص للبرامج (AP)، أي بزيادة تقدر بنسبة 47.5٪ مقارنة بالسنة الماضية 10.3 ملايير دج، حيث تم تخصيص مبلغ 14 مليار دج مقابل 9 ملايير دج في السنة الماضية أي بزيادة 55٪ لإعادة بعث مشاريع السكك الحديدية التي هي في طور الإنجاز بصفة خاصة وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة من جراء عمليات التخريب وإعادة تنشيط مشاريع الخطوط الجديدة المسجلة في إطار الأشغال الكبرى والتي تم تجميدها خلال السنوات الأخيرة.

والباقى أي 1.2 مليار، سيوجه إلى القطاع الفرعي للمطارات والإرصاد الجوية.

كما سيتم تخصيص 01 مليار دج لتسجيل برنامج جديد والذي يحتوي على المشاريع التالية:

-إنجاز محطة جوية جديدة بقسنطينة بقيمة 500 مليون دج،

- إنجاز محطة جوية بآن أميناس بقيمة 170 مليون دج،

- توسيع المحطة الجوية بعنابة بقيمة 60 مليون دج،

- توسيع المحطة الجوية بتمنراست بقيمة 40 مليون دج،

-إنجاز محطة جوية للبضائع بيسكرة بقيمة 15مليون دج،

- إنجاز آبار مائية على مستوى المطارات التالية:

وهوان، معسكر، عنابة، قسنطينة، جيجل، تبسة، باتنة

وبوسعادة بقيمة 80 مليون دج،

-ترميم شبكة تصريف المياه لمطار وهران بقيمة 20

مليون دج،

- توسيع شبكة مكافحة الحرائق وترميم شبكة المياه

الصالحة للشرب بقسنطينة بقيمة 20 مليون دج،

- شراء وتنصيب أجهزة التلفزة الإعلامية لمطار باتنة

بقيمة 05 ملايين دج،

ولا يمكن تحقيق هذا الانسجام والاستعمال الأنجع للموارد البشرية والمالية إلا على أساس برنامج وطني للنشاط الصحي يرتكز على برامج محلية للنشاط الصحي ويشارك في تحديدها وتنشيطها كل المتعاملين على مستوى الصحة بما فيهم الحركة الجمعوية.

غير أن تحسين الخدمات الصحية مرتبطة كذلك بتوفير المواد الصيدلانية اللازمة.

وفي هذا المنظور تعمل السلطات العمومية على وضع قواعد تحفيزية من شأنها تنمية صناعة صيدلانية وطنية وتدعيمها لغرض التقليل من الاستيراد.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي النواب.

لقد أكد الكثير منكم على ضرورة إعادة النظر في القانون 05-85 المتضمن حماية وترقية الصحة. أجب: سيعاد النظر في هذا القانون وستعرض الحكومة عليكم مشروعاً في هذا الصدد حينما تكتمل عملية إعادة تنظيم القطاع بالموازاة مع دراسة روابطه أي محيطه الاجتماعي والاقتصادي المستمر في التحول. فالأمر يستدعي تفكيراً عميقاً وحواراً واسعاً مع كل الأطراف المعنية، لأن إعادة النظر في القواعد الأساسية للمنظومة الصحية قضية لا تخص قطاع الصحة وحده، بل هو أمر يهم كل المجتمع حتى يكون إجماعاً في الإجابة على السؤال الجوهرى المتعلق بمدى قدرتنا الموضوعية على التجاوب مع مشاكل الصحة والتكفل بالتزايد المستمر للطلبات. شكراً والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد الوزير على الإجابتين، إجابة وزارتك وإجابة وزارة الصحة والسكان، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

**السيد الوزير:** السيد الرئيس،

السادة النواب،

السادة الوزراء،

إجراءات فتح نشاطات هذا القطاع وفق الأحكام التشريعية القاضية بالقيام بإجراءات إعادة تأهيل المطارات الموجودة وتحديثها.

كما سيتم رفع قدرات معالجة شؤون المسافرين في بعض المطارات. أما بالنسبة إلى المحطات الجوية الجديدة، فإنه سيتم إنجازها كتلك الخاصة بمطار الأغواط، إن أميناس، وقسنطينة.

### 3 - إجراءات أخرى:

وستتفرق هذه الجهود المالية ببرنامج تدعيم الموارد البشرية على المستوى النوعي والكمي والهدف من ذلك هو الاتجاه نحو مهنية أكثر للمستخدمين.

وفي هذا الإطار، لقد تم إعداد مشروع إنشاء مدرسة وطنية عليا للطيران المدني وذلك بمساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولقد تم تحديد مختلف الفروع المهنية المرتبطة باستغلال وتسيير المطارات وكذلك النقل الجوي.

وقد حدد تاريخ انطلاق هذه المدرسة في السداسي الأول من سنة 2001.

وبالرغم من الوسائل المالية المخصصة والتي تعد متواضعة نسبيا (05 ملايين دج رخصة برنامج واعتمادات دفع سنة 2001) فإن القطاع سيقوم بالبحث من خلال التعاون بين القطاعات (التعليم العالي والبحث العلمي) والدولي عن موارد إضافية للوصول بهذه العملية الهامة حسب البرنامج الموضوع أمامكم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

زملائي،

السيدات والسادة الحضور.

لا يخفى على أحد وخاصة مجلسكم الموقر، أن قطاع النقل

- تصفية المنازعات المتعلقة ببعض العمليات المنجزة بقيمة 05 ملايين دج،

- دراسات وإنجاز محطات الأرصاد الجوية بتيبازة وتنمراس وغرداية بقيمة 50 مليون دج.

ثانيا: إتمادات الدفع:

إن اعتمادات الدفع بالنسبة إلى سنة 2001 قد بلغت 11,9 مليار دج، أي بزيادة نسبة 15,3٪ مقارنة بسنة 2000 (10,32 مليار دج) وتتوزع كالتالي:

- 09 ملايين دج للسكك الحديدية،

- 01 مليار دج لمترو الجزائر،

- 1,9 مليار دج للمطارات والإرصاد الجوية.

### 1 - السكة الحديدية:

إن اعتمادات الدفع الموجهة للسكك الحديدية، ستخصص لإعادة بعث المشاريع المتوقفة وسيتم إنجازها على مراحل وذلك للحفاظ على الأشغال التي انطلقت وتتمين الاستثمارات التي تم إنجازها ونذكر منها على سبيل المثال:

- مشروع الخط الرابط تبسة بعين مليلة.  
- مشروع خط السكك الحديدية الرابط تيزي وزو بوادي عيسى.

ولمواصلة إنجاز المشاريع الكبرى الأخرى التي هي في طور الإنجاز نذكر منها:

- إنجاز النفق الجديد بالياشير

- إنجاز الخط الرابط السانية بأرزبو،

- تجديد الخط الرابط المحمدية ببيشار وتحديثه،

- تحديث نظام الإشارة والاتصالات،

- إنجاز الخط الرابط برج بوغريريج بالمسيلة،

- تحديث الخط الرابط غليزان بتيارت.

### 2 - المطارات والإرصاد الجوية:

أما الاعتمادات المخصصة للمطارات والإرصاد الجوية، فإنه سيتم توجيهها لدعم تنمية هذه المنشآت، علاوة على

المطارات التي كانت محل تساؤلهم قد تم ذكرها في البرنامج المتعلق بإنجاز وإعادة التأهيل مثل مطارات: قسنطينة، الأغواط، إن أميناس، عنابة.

أما فيما يتعلق بتسمية المطارات نفيد صاحب السؤال أنها تخضع لإجراءات قانونية محلية (مرسوم رئاسي) ودولية (اتفاقية المنظمة العالمية للطيران المدني).

إذ فشرط تسمية أي مطار أن تكون عادة على اسم المنطقة الجغرافية المتواجدة بها، أي أننا لا نستطيع أن نسمي مطارا باسم قرية لا محل لها في خارطة المؤسسات العالمية.

أما فيما يخص فتح مطار الشلف للملاحة الجوية العمومية لقد سبق لي أن أجبت نفس السائل (النائب) عن هذا الموضوع في وقت ليس ببعيد أمام مجلسكم الموقر في إطار الرد على سؤال شفوي، وتبقى المسألة مرتبطة بنفس الأسباب. أي الأسباب الأمنية.

ب - النقل الجوي:

لقد طلب بعض النواب تدعيم الرحلات الجوية من وإلى بعض المطارات (تيارت، باتنة، النعام، تبسة...) وهنا أجب إن أمر برمجة الرحلات الجوية يعود إلى الشركات المعنية. وإلى الإمكانيات الموجودة عند شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

إذ فليس للوزارة قدرة على فرض برمجة الرحلات الجوية من وإلى بعض الولايات على الشركات.

أما فيما يخص تنظيم رحلات الحج من وإلى بعض المطارات مثل ورقلة، تبسة. فإن هذه العملية تتطلب، نظرا لحجم الطائرات المستعملة، توفر الشروط التالية:

- منشآت ملائمة،
- عتاد مناسب،
- موارد بشرية إضافية ووظيفية،
- تنظيم خاص (أمن، جمارك...)

في حاجة إلى إمكانيات ضخمة، بالنظر إلى بعده الإستراتيجي في الاقتصاد الوطني ومدى تأثيره على الجانب الاجتماعي ولاسيما في المناطق البعيدة ثم مدى مساهمته في فك العزلة عن بعض المناطق في الوطن.

يمكن القول: إن الموارد المخصصة والتي استفادها القطاع لا تسمح بتلبية كل الاحتياجات والانشغالات المعبر عنها سواء من قبل النواب أو من المواطنين.

غير أنه ستقوم وزارة النقل بالاستعمال العقلاني للاعتمادات الممنوحة لها، كما ترحب بكل دعم مقدم من مجلسكم الموقر.

وهنا أتوقف لأجيب عن بعض انشغالات وتساؤلات السادة النواب، المتعلقة بقطاع النقل والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- السكة الحديدية،
- النقل البحري،
- المطارات.

1 - مشاريع السكة الحديدية:

لقد سبق وأن تطرقت في العرض المقدم لكم إلى مختلف المشاريع الخاصة بالسكة الحديدية والتي من بينها ما تساءل عنها بعض السادة النواب، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تحديث الخط الرابط المحمدية ببشار،
- تأهيل الخط الرابط غليزان بتيارت،
- مواصلة أشغال إنجاز الخط الرابط المسيلة ببرج بوعريبرج.

2 - النقل الجوي والمطارات:

أ - المطارات:

بالنسبة إلى المطارات نفيد السادة النواب أن كل

## 1 - العقار السياحي:

إن العقار السياحي هي ثروة غير متجددة وتعتبر المادة الأولية بالنسبة للسياحة، ونوعية هذه الأخيرة تعتمد على نوعية المحيط وبالتالي على العقار السياحي.

مع الأسف الشديد، ورغم التشريع السياحي الموجود والذي يحمي مناطق التوسع السياحي وهنا أشير أساسا إلى ما يلي:

- الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-32 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المحدد لمناطق التوسع السياحي.

أقول إنه مع الأسف الشديد أن هذا التشريع لم يُحترم لاسيما على المستوى المحلي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميش القطاع وغياب الوزارة المكلفة بالسياحة لمدة طويلة. وهذا ما سمح ببعض الانتهاكات للعقار السياحي تمثلت في تحويل بعض المناطق السياحية من غايتها الأساسية واستعملت لأغراض أخرى كالترقية العقارية السكنية والبنائات الفوضوية ونهب الرمال وتلوث الشواطئ.. الخ.

فعلا، فإن هذه الوضعية المزرية قد ترهن مستقبل السياحة في الجزائر إذا ما استمرت، وهذا ما جعل الحكومة تتخذ إجراءات عديدة لتطهير العقار السياحي والمحافظة عليه وهنا نذكر على سبيل المثال:

- إنشاء وكالة وطنية للتنمية السياحية (1998).
- إنشاء مؤسسة وطنية للدراسات السياحية (1998).
- توجيه تعليمية وزارية منذ أشهر فقط إلى كافة الولاية من أجل الحفاظ على العقار السياحي وعدم منح أراضي داخل مناطق التوسع السياحي إلا بعد دراسة الملفات من قبل الوزارة المكلفة بالسياحة وإعطاء موافقتها على ذلك.

الشيء الذي يستحيل توفره هذه السنة في هذه المطارات أمام الطائرات المتجهة إلى البقاع المقدسة (الحج).

## 3 - النقل البحري:

لقد تساءل أحد السادة النواب، عن عدم استغلال المحطة البحرية لميناء الغزوات فأجيبه: إنه مرتبط بالظروف الأمنية وحالته شبيهة بحالة ميناء الشلف.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، زملائي، السيدات والسادة الحضور.

ختاما لكلمتي هذه أود أن أتقدم بالشكر على حسن إصغائكم وعلى ما أوليتموه من اهتمام لهذا القطاع. شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد وزير النقل. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية، فليفضل.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم  
السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدات والسادة النواب،

أود في البداية أن أعتنم هذه المناسبة الطيبة لأحيي زملائي السادة النواب في هذا المجلس الموقر.

كما أعتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكري الجزيل على التساؤلات والاقتراحات التي تفضلتم بتقديمها بخصوص القطاع الذي أتشرف بتسييره. إن جل هذه التساؤلات والانشغالات لها أهميتها في مجملها بالنسبة الى تطوير قطاع السياحة والصناعات التقليدية.

سأحاول فيما يلي أن أرد على أهم الانشغالات التي تم طرحها والتي تتعلق أساسا ببعض المسائل الهامة نذكر منها على الخصوص:

الطبية تعد الوزارة حاليا دفترا للشروط ونظاما داخليا لاستغلال المحطات المعدنية.

3 - اعتمادات وكالات السياحة والأسفار:

إن ممارسة نشاط وكالات السياحة والأسفار تخضع لاعتماد من قبل الوزارة المكلفة بالسياحة.

في هذا الإطار، تم إصدار قانون جديد يحكم وكالات السياحة والأسفار ويهدف إلى تدعيم الاحترافية وتطهير قطاع الأسفار من الطفيليين والمغامرين ولا داعي لأذكرم، في هذا الشأن، بالاختلالات التي تعرضت لها وكالات السياحة والأسفار في سنوات غير بعيدة.

إن هذا القانون الجديد الذي يأتي لتنظيم هذه المهنة استلزم وضع نصوص تطبيقية له وهذا ما جعل وزارة السياحة تجمد مؤقتا اعتماد وكالات السياحة والأسفار.

لكن بعد الانتهاء من عملية مراجعة أساليب العمل ووضع معايير وشروط جديدة للاعتماد، عادت الأمور إلى مجاريها وبدأت اللجنة الوطنية للاعتمادات نشاطها ونظم أول اجتماع لها هذا الصباح في جلسة مفتوحة لمعالجة كل الملفات المسجلة.

أما فيما يخص أسبقية السجل التجاري على قرار الاعتماد أو العكس، فالنص القانوني واضح مادام نشاط الوكالة هو نشاط منظم وخاضع لشروط معينة لا يمكن لصاحب الوكالة الحصول على السجل التجاري قبل تسليمه الاعتماد القانوني لنشاطه من قبل الوزارة المكلفة بالسياحة.

4 - فندق شيراطون وهران:

إن هذا المشروع لا يزال قائما والمستثمر ينجز حاليا المخططات والدراسات التقنية اللازمة لإنجازه وستنطلق أشغال البناء بعد إتمام هذه العملية.

5 - أما فيما يخص مصير عمال مؤسسة التسيير

- إنشاء لجنة وزارية مشتركة تعمل على وضع اقتراحات ملموسة من أجل تطهير العقار السياحي وتحويله للوكالة الوطنية للتنمية السياحية من أجل المحافظة عليه وتهيئته وترقيته في إطار الاستثمار السياحي.

- إنشاء سلك خاص بالمفتشين الرئيسيين في السياحة من أجل دعم عملية الرقابة على المستوى المحلي.

من ناحية أخرى، فإننا نعمل على إلغاء كل العقود المتعلقة بمنح أراضي داخل مناطق التوسع السياحي والتي لا تتلاءم وطبيعة الأنشطة السياحية.

نحن ندرك أن هذه العملية شائكة وتتطلب جهودا كبيرة ومشتركة مع كل القطاعات المعنية، لكن الحكومة تبقى عازمة على تطهير هذا المجال. وقد بدأت بالفعل هذه العملية.

2 - قطاع الحمامات المعدنية:

إن القطاع الحموي قد شكل محور اهتمام السادة النواب وهذا لما لهذا النشاط من فوائد صحية وسياحية واقتصادية واجتماعية.

في هذا الشأن، لقد قام القطاع السياحي بإحصاء كل المنابع الحموية التي أجريت لها دراسات أولية من أجل تحديد خصوصياتها العلاجية والطبيعية.

من ناحية أخرى، وبعدما كان هذا النوع من الاستثمار محتكرا من قبل الدولة، فإن الحكومة قد قررت فتح هذا المجال للاستثمار الخاص وأصدرت في هذا الشأن مرسوما يسمح بمنح حق الامتياز للخوادم من أجل استغلال هذه المنابع الحموية.

وستقدم الوزارة المكلفة بالسياحة كل الدعم للمستثمرين في هذا المجال.

وحتى لا تتم العملية في فوضى ولأجل احترام المعايير

أنه لم يلق العناية اللازمة في السنوات الماضية والاهتمام به كان طارئا وعابرا. وقد كانت هذه الهيئة جواله ما بين الوزارات في الماضي، مما أساء إلى سياسة الدولة في هذا الميدان، لأن العمل كان ترقيعيا، إذا لم ينجم عن هذا التحول والترحال أية استراتيجيات أو تصور مستقبلي لتهيئة الاقليم والبيئة. إلا أنه ومنذ شهرين، أنشأنا وزارة موحدة متكاملة، تجمع بين مهام تهيئة الاقليم والبيئة، وتشمل تهيئة البيئة معالجة كل التلوثات المعروفة في محيطنا. أما معالجة الاقليم فإننا في السباق مع الزمن حتى نوجه الخدمات والنشاطات، وتمركز الخدمات نحو الفضاءات المؤهلة لاستقبالها.

إن سمحتهم سأتطرق دون إطالة إلى قطاعي الوزارة وسياستها بشأنهما، وأبدأ بقطاع البيئة.

إن قضية البيئة أصبحت قضية كونية، عالمية وبالخصوص منذ قمة "ريو" و "كيوتو" وغدا قمة "لاهي". إذ أصبحت تتجاوز الحدود، ولهذا أدخلت كل الدول في سياستها منذ عشرية الاهتمام بمعاينة البيئة وتهيئة الاقليم.

وترتكز كل سياسات الدول المتقدمة أو غير المتقدمة على أربعة مبادئ هي:

- المبدأ الأول مبني على التنمية وانتعاشها على مستوى كل الوطن.

- المبدأ الثاني هو التوزيع العادل لثمرات هذه التنمية بين كل الفضاءات والمجمعات الموجودة في القطر.

- المبدأ الثالث هو الحفاظ على الموارد الوطنية.

- والمبدأ الرابع هو الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، لأن هذه الموارد هي ملك لهذه الأجيال، ولهذا نعتبر أن هذه الحقوق لا تنفصل عن حقوق الإنسان بأهمية.

أريد أن أتطرق إلى وضعية البيئة في الجزائر. وهي مرتبطة وبصفة مباشرة بالمحيط الجزائري وبالإقليم الجزائري وبالبيئة الجزائرية. إن التراب الجزائري مهيب

السياسي لتلمسان، فإن هذه المؤسسة مستقرة، لاسيما في السنوات الأخيرة وتبشر خيرا بدليل أن هذه المؤسسة حققت هذه السنة وخلال المدة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر أكتوبر أرباحا قدرها 4,8 مليار سنتيم.

ولهذه المؤسسة سيولة مالية قدرها 7,5 مليار سنتيم وهذا بفضل مسيرها وعمالها.

أكثر من ذلك، فإن هذه المؤسسة ودون انتظار اجتماع الثلاثية، وبالتفاهم مع الشريك الاجتماعي، قد قررت رفع أجور عمالها عن قريب.

هناك بعض الحالات القليلة الخاصة الناجمة عن بعض الاختلالات في علاقات العمل المطروحة حاليا أمام العدالة للفصل فيها وستلتزم المؤسسة بكل قراراتها.

تلكم هي أهم التوضيحات التي أردت أن أقدمها للسادة النواب. أتمنى أنني وفقت في إعطاء التوضيحات اللازمة.

أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد وزير السياحة والصناعات التقليدية، أحيل الكلمة إلى السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

أيها السادة النواب الأفاضل،

أصدقائي الوزراء،

أيها الإطارات ومديري الوزارات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالنسبة إلى البيئة وتهيئة الإقليم هو ميدان معروف عنه

وشرب. فالقانون الساري حرر في سنة 1983 ومنذ ذلك الوقت عرف العالم عدة تغيرات، خصوصا منذ القمة التي تكلمت عنها. ولهذا لا بد أن نتخلص من هذا التقوقع وهذا التحجر اللذين أصبح يتسم بهما قانون البيئة الجزائري، ولذلك سنقدم في الأسابيع المقبلة بحول الله مشاريع قوانين تتعلق بالحفاظ على البيئة والنفايات الصلبة وكيفيات المحافظة على الشواطئ، إلى غير ذلك من الاهتمامات الأساسية والمستقبلية بالنسبة إلى وطننا.

إن هذه التشريعات ستحدد سياسات أفقية على المديين البعيد والمتوسط. من بينها وضع سياسة بيئية للمدينة أو للعرمان.

وفي هذا الإطار، ورد سؤال من لدن نائب من ولاية سكيكدة. وهو السيد عباس مخاليف. ولقد إشتكى وبصفة شرعية من ظاهرة انتشار النفايات الصلبة والقمامات على المستوى الوطني، وللأسف توجد هذه الظاهرة في كل مدن وقرى الوطن. ولا تعرف أي بلدية أو أي قرية أو أي مجمع عمراني مصبات أو مفرغات مراقبة من قبل البلدية، ويعد ذلك تراجعاً قياسياً بالنظر إلى الحالة التي عشناها في السبعينات والثمانينات، وهي ظاهرة تمس بمواردنا الجوفية السطحية كما تمس بتلوث الهواء وبالإطار المعيشي لبلدياتنا وكذا بالصحة العمومية.

إذن، انطلاقاً من هذا سنتبنى سياسة بيئية تخص مدننا وقرانا من خلال قانون خاص بالقمامات والمواد الصلبة، وتحضير مخطط إداري أو إداري أو توجيهي ولائي، لمعالجة النفايات ونقلها ورسكلتها، ثم تحضير دليل توجيهي يوجه لرؤساء البلديات والإطارات الفنية يساعدهم على معالجة هذه الظاهرة السيئة والوخيمة، مع ضرورة تعزيز الولاية بميكانيزمات فعالة لمساعدتها ماليا لاحتواء هذه الظاهرة ومعالجتها.

فيما يخص السياسة البيئية في القطاع الصناعي فإن كل الصناعات أو النشاطات الصناعية هي ملوثة للجو

طبيعياً للهشاشة. هذا من الوجهة التيبوغرافية أو التضاريس أو المناخ.

كل هذه الأمور تهيء طبيعياً الوطن والتراب والإقليم الجزائري إلى الهشاشة، أضف إلى ذلك تموقع كل النشاطات المدرجة في الاستراتيجيات التي عرفها القطاع منذ سنة 1962 وقبلها والتي تمركزت كلها وأساساً على الشاطئ الشمالي الجزائري.

وهذا أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد الأساسية الموجودة في شمال البلاد، سواء موارد التربة أو المائية أو الغابية أو النباتية أو نظام الشواطئ أو نظام السهوب أو نظام الجنوب. كل هذه "الإيكوسيستيمات" تأثرت بالضغوطات الناجمة عن تكاثف السكان وعن العمران المفرط المتمركز في الشمال.

وانطلاقاً مما سبق إرتأينا على مستوى وزارتنا ضرورة الخروج بتقرير عن وضعية البيئة وهو عبارة عن كتيب، يعطي صورة دقيقة ووصفية لوضعية البيئة. وهذا حق من حقوق المواطن للاطلاع على حالة ووضعية وواقع بيئته، في إطار مقارنة وصفية ومعاينة وأيضاً في إطار استشارته حول وضعية البيئة والتعرف عليها. ستقدم في الأسابيع المقبلة للمواطن الجزائري في كل الفضاءات الموجودة صورة دقيقة حول وضعية البيئة. وحتى يتسنى لنا الخروج باستراتيجية مستقبلية لمعالجة وضعية البيئة على مستوى وطننا يجب الاستعانة بالاقترحات الموجودة لدى المواطن والجامعة والأحياء والريف وكذا لدى كل الفضاءات، ومن بينها المجلس الشعبي الوطني الموقر. لأننا نؤمن بأن قضية البيئة ليست قضية متقطعة أو قطاعية بل هي قضية أفقية، لا بد أن نصب كل انشغالاتنا لمعالجتها. وانطلاقاً من هذا فإن كل الوزارات والقطاعات المعنية بتشخيص القضية ومعالجتها. ولهذا سننكب في الأيام المقبلة، إن شاء الله، على إنشاء ورشة وطنية لوضع تصور واستراتيجية لمعالجة البيئة على المستوى الوطني. وهذا يبسر لنا الخروج بتشريع وطني حول البيئة، لأن التشريع الحالي قد أكل عليه الدهر

الإدارة المركزية، لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتابع معالجة البيئة مباشرة، لأنه ليس من صلاحياتها. ولهذا عليها الاتكال على مؤسسات مختصة في ذلك. ومن بينها أذكر مركز الرصد ومتابعة البيئة ومراقبتها ومركز التكنولوجيات الحديثة وكذلك مركز تكوين الحرف البيئية العصرية والجديدة.

ويجب أن نوفر الأدوات والوسائل والاجراءات في هذا الخصوص لأن الاجراءات الردعية والعقابية لا تستطيع وحدها أن تعالج قضية البيئة إذا لم تكن مصاحبة بعمليات اقتصادية وبأدوات جبائية وضريبية حتى ندعم الحس لدى مسبب التلوث لتوجيهه إلى استعمال ميكانيزمات واستراتيجيات وتكنولوجيات غير ملوثة. . بطبيعة الحال فالدولة في هذا الإطار ليست وحدها. ولذلك نريد أن نشرك في العملية كل الفئات والطاقات الحية على المستوى الوطني وعلى رأسها المجموعات المحلية والشباب الجزائري باعتبارهم المواطن الذي سيبني المستقبل سواء كان رجلا أم امرأة. وهكذا علينا بالتوجه للرأي العام الجزائري لتعبئة وترشيده وتحسيسه حتى يتبنى هذه السياسة وهذه الاستراتيجية.

وخلاصة هذا الباب علينا أن:

- نشر ثقافة البيئة.
- نرسخ ثقافة النمو الدائم.
- نؤمن كل الموارد المعروف بأنها غير متجددة وهشة كالماء والتربة والنبات حتى نضمن تنمية مستدامة لبلادنا.

وهكذا ولأننا نتكلم عن الموارد، أريد أن أجيب على تدخل السيد مزوزي الذي طلب مني أن أقدم له بصفة عاجلة تصورا عن استراتيجية وسياسة الوزارة فيما يخص التهيئة والاقليمية.

دون إطالة نعرف كلنا أن أول مورد أساسي هو الاقليم والتراب، لأن البعض يظن أن التراب لا قيمة له لاقتصاديا ولا تجاريا.

والهواء والماء وينتج عنها أوحالا مادية وزیوتا ملوثة للموارد الباطنية أو الجوفية أو السطحية أو الهوائية.

وفي هذا المضمار أغتتم الفرصة للإجابة على سؤال السيد عباس ميخاليف والسيد الطيب نواري حيث تكلمنا عن تلوث منطقة سكيكدة، حقيقة أن منطقة سكيكدة وكذا المجمع العمراني أو المنطقة العمرانية لسكيكدة عنابة تعاني من التلوث، ولذلك قامت السلطات المعنية بالأمر بتعبئة وزارتنا والذين سبقونا في هذه الوزارة بإنجاز خمس عمليات استراتيجية أساسية، هي:

- 1 - عملية استرجاع غازات مشاعل مصفات البترول للتخفيف منها بنسبة 80٪.
- 2 - إعادة تجديد محطات تصفية المياه الصناعية.
- 3 - انجاز خنادق تخزين الأوحال الناجمة عن خزانات مصنع التكرير.
- 4 - تخزين أوحال الزئبق لمركب البلاستيك. "إينيب".
- 5 - انطلاق مشروع تجديد الكلور واليود بلينت واقتناء تكنولوجيات حديثة ونظيفة سنتي 2001 و 2002. ومن المستحب أن تسير كل المصانع في هذا الإطار وأن تقلل من التلوث على مستواها.

السؤال الثاني يخص التلوث الناجم عن الفلاحة، لأنها بدورها تلوث مثل باقي القطاعات والنشاطات البشرية. وهذا السؤال جاءنا من السيد فارسي فيصل نائب برج بوعريرج، حيث اشتكى من عدم تخزين المواد الكيميائية والمبيدات غير الصالحة.

أعترف هنا أنه لا توجد على مستوى هذا القطاع سياسة لرسكلة وتخزين هذه المبيدات والمواد الكيميائية. وفي هذا الإطار، نحن نفكر مع وزارة الفلاحة وهي الوزارة المعنية مباشرة بهذا الأمر، في إحراق هذه المبيدات في مصانع الاسمنت أو تخصيص مفرغات أو مصبات لتخزين هذه المواد المضرة بصحة البشر والمواطن الجزائري عموما. إلا أن كل هذه السياسات لا يمكن تجسيدها إذا لم تعتمد على مؤسسات فعالة. وهكذا فإن الوزارة ستدعم

في السنوات الماضية يقدر بهكتار والآن أصبح 0,5 هكتار.

ويمكن أن نقيس على ذلك الموارد المائية والغابات والنباتات إلى غير ذلك نظرا للتدهور الذي يعرفه الإقليم الجزائري لا سيما من جراء آفة التصحر، ولقد قال السيد مدني بن عجيلة إن السهوب الجزائرية هي في تصحر مفرط. أشاطره الرأي في ذلك، إذ أن 8 ملايين هكتار من بين 20 مليون هكتار الموجودة في منطقة السهوب مهددة بالتصحر، أي أن ما يمثل تقريبا 2/1 السهوب قد تصحرت. ونحن مهددون بالمزيد من التصحر في السنوات المقبلة.

لهذا نلاحظ أن 80٪ من الغطاء النباتي والحشائشي الموجود في هذه السهوب قد هدر وانقرض وهذا ما يحتم إيجاد سياسة مشتركة مع وزارة الفلاحة للخروج بمخطط لانقاذ القطاع باعتباره الدرع الواقى لشمال الجزائر.

فيما يخص الجنوب، وردا على تدخل السيد البشير بوصبيح صالح الذي تكلم عن صعود المياه في الوادي أقول إنها حقيقة كارثية يمكن مقارنتها بالزلازل، لأن كلاهما يمس بالوجود. وأظن أن مدينة الوادي ليست وحدها هي التي تواجه خطر هذه الظاهرة بل أيضا مدن ثغرت ورقلة والمغير وكذلك عين صالح التي هي مهددة بالتصحر، ولقد غطيت بصفة مباشرة بالرمال، إذن نحن على أبواب كارثة وطنية لاشك فيها. ولهذا أنا أريد أن أدق ناقوس الخطر في هذا الميدان، لا أريد أن أرجع إلى قضية تمركز السكان والعمران، وانتشار كل الخدمات في الشمال. فمثلا نسبة 70٪ من الصناعات الصغيرة والمتوسطة موجودة في الشمال، هذه أيضا ظاهرة تبين أن هناك تمركزا لكل الثروات في الشمال، واستغلالا وضغوطا على كل هذه الموارد، حيث أصبح عدم التوازن الأيكولوجي، والبيأوي والاقتصادي يهدد كيان الجزائر ووجودها مستقبلا.

انطلاقا من هذا نحن أمام فرضيتين اثنتين، إما

ولهذا علينا أن نقر أن التراب هو رأس مال وله قيمة تجارية وهو إرث اقتصادي واجتماعي وسوسولوجي، ولذلك لا بد أن نقومه ونقدره وألا نهمله أو ننساه وأن نعنتي بهذا الإرث الوطني ونرعاه.

إن هذا يجرنا إلى القيام بسياسة تهدف إلى الاستعمال العقلاني للقضاء الجزائري باعتباره ملك اقتصادي وملك لأجيال المستقبل.

أضيف، أننا جميعا نعلم أننا إذا عاينا الاقليم الجزائري نلاحظ تفاوتات ومفارقات عديدة منها:

- تمركز السكان في فضاء معروف.  
- فراغ بعض المناطق تماما، حيث يتأرجح الاقليم الجزائري بين الفراغ والاختناق.

- معظم التراب الجزائري يعاني التصحر.  
- عودة، منذ سنوات، النزوح الريفي بعد تراجع في الثمانينات والسبعينات. ونعرف أيضا أن المدن تشهد توسعا فوضويا ومراكزها تعرف اختناقا أيضا. كل هذا يضاف إلى الهوة الموجودة ما بين المناطق والفضاءات الجزائرية، هذه الهوة وهذا التباين والتفارق، ما انفك يتوسع منذ سنوات. فمثلا مجمل الشغل منحصر في ثلثي الوطن الجزائري، مثلا أيضا أن جل التعليم العالي منحصر في الشمال الجزائري. وهذا يزيد في الهوة الموجودة في الفضاءات الجزائرية بين الشمال والهضاب العليا والجنوب الجزائري العميق. وعندما ندخل في ذهنياتنا وانشغالاتنا أن السوق أو دخولنا فيه، سيؤدي إلى حرية الحركة للمتدخلين على مستوى الوطني، مما يزيد في كبر الهوة وزيادة الانزلاقات بين هذه الفضاءات، لأن السوق يؤدي إلى المساهمة بين الشركاء. وكلهم لديهم ميول للتمركز في الشمال، وهكذا سيفتح السوق والأبواب لهشاشة أكبر في الهضاب العليا وفي جنوب الجزائر العميقة. والأرقام التي بين أيدينا تبين أن الموارد الأساسية هي في تراجع لاسيما بالنسبة إلى قيمة التربة، حيث كان معدل الأرض الفلاحية للفرد الجزائري الواحد

مستقبلي للوطن، وهذا كله سندرجه مع إخواني في الوزارة، ومعكم في إطار القانون، في ما نسميه بالمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية.

ثم لا بد أيضا من وضع تصورات ومخططات عن القطاعات والهيكل الأساسية الاستراتيجية سواء كانت مادية أو غير مادية. وأعني بالمادية قطاع الطرق السريعة أو غير السريعة. ولهذا لا بد من مخطط في هذا الميدان، ولا بد أيضا من مخطط رئيسي وإداري فيما يخص السكن الحديدية، وكذا المواصلات، لا بد أيضا من مخطط رئيسي إداري توجيهي بالنسبة إلى الجامعات حتى لا نستثمر في هذه القطاعات دون تصور، وحسب الرغبات والميول والضغط لا بد أن نخرج معكم بتصميم للسنوات المستقبلية في هذا الميدان. إذن انطلاقا من هذا نضع تصاميم ومخططات مستقبلية لجميع القطاعات، وهكذا علينا أيضا أن نقوم بتحضير أدوات وميكانيزمات، لأنني كما قلت لا بد أن لا نوجه الاستثمارات والنشاطات والخدمات وتمركز المواطنين بالقوة. لأن هذا الإجراء أكل الدهر عليه وشرب بل لا بد أن نضع تحفيزات جبائية، وضريبية واقتصادية ومالية، حتى نوجه الحركية الاقتصادية نحو الفضاءات التي نريد إعطاها الأولوية. إذن لا بد من الخروج باستراتيجية للتحفيز والتوجيه والاستغلال الأنجع بالنسبة إلى إقليمنا وترابنا. هكذا نساهم في حركية الاقتصاد الوطني، وحركية المواطنين على المستوى الوطني. وفي هذا الإطار ليست الدولة وحدها، لا بد أن نحدث إطارا للشراكة لأن مبدأ الكل من الدولة، والدولة من الكل هي نظرة انقرضت واندثرت وتراجعت. إن الدولة ليست وحدها، فعلى أن ننشئ علاقات جديدة مع البلديات والولايات والنقابات والمؤسسات الخاصة أو غير الخاصة وكذا مع الجمعيات من أجل الخروج بعمل مشترك يجمع كل هذه الفئات في إطار الشراكة والديمقراطية المعمول بها في دول أخرى.

فالجزائر ليست وحدها، وليست بجزيرة معزولة ومنفردة. فهي توجد في المغرب العربي، ولهذا علينا في إطار التهيئة الاقليمية أن نأخذ بعين الاعتبار الامتداد

السيناريو الأول غير المقبول وهو أن نسلم أمرنا إلى القضاء ونقبل بما لا يقبل وبما لا يرغب فيه، وكل هذه الظواهر التي تكلمت عنها من تصحر، وتمركز في الشمال وتآكل الموارد الأساسية غير المتجددة، كل هذه الميولات ستصل إلى ما لا يحمد عقباه، والجزائر تضع نفسها في صورة غير مقبولة. وإما الفرضية الثانية أو السيناريو الثاني وهو القيام بوضع استراتيجية لإنقاذ البلاد تتركز على طموح حقيقي وأمل جماعي، وتجنيده وطني لمحاربة كل هذه الظواهر. أنا أظن أننا لا نقبل بالسيناريو الأول، وعليه لا بد أن نخرج بسياسة بديلة طموحة، تصورية لمعالجة هذه الظاهرة. ما العمل؟ من دون إطالة، إن الدولة هي المسؤولة الأولى عن التضامن الوطني، والقضية قضية تضامن وطني.

إن الدولة هي المسؤولة الأولى عن الوحدة الوطنية والقضية قضية وحدة وطنية، إن الدولة هي المسؤولة الأولى عن الانسجام الاجتماعي، والقضية قضية انسجام اجتماعي وإقليمي. إذن على الدولة أن تحضر الإطار حتى نستطيع تحضير هذه الاستراتيجية، أن نكتب هذا التصور، أن نجسد هذه السياسة في أرض الواقع. إذن لا بد أن نتفطن إلى هذه الظاهرة، وأن نخرج من هذا المأزق ونضع سياسة طموحة وجماعية ووطنية بديلة. وفي هذا الإطار سنقدم تقريرا ومسودة بهذا الشأن حتى نحسس المواطن، لأن ليس كل ما يخرج من الإدارة قرآنا منزلا، أي لا بد أن ينقد، ويكمل، ويجهز من قبل المواطنين والمواطنات ومن قبل الحركة الجماعية والمجتمع المدني، ومن قبل كل المؤسسات الوطنية والمحلية حتى نخرج بتصور وطني في إطار شراكة، ديمقراطية، تساهم فيه كل القدرات والذهنات والابتكارات.

إذن سنحضر في هذا الإطار، وانطلاقا من هذا الإثراء الذي سنقوم به قانونا عن تهيئة الاقليم، يضع تصورا عن تهيئة الاقليم للسنوات 2010، 2020، 2030، ثم وضع مخطط وطني لتنمية الاقليم، واستغلاله، واستيعابه، ثم وضع انسجام لكل أعمال المشاركين والمتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وكذلك وضع صورة إطار

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة. وشكرا لكل الوزراء الحاضرين ومرافقيهم وشكرا للزملاء النواب، والسيدات والسادة الصحفيين على صبرهم. تستأنف جلستنا غدا في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا وتخصص للاستماع إلى ردود السادة: الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ووزير المالية، وزير الدولة والشؤون الخارجية.

الجلسة مرفوعة. وشكرا

**رفعت الجلسة في الساعة التاسعة**

**والدقيقة الأربعين ليلا**

المغاربي، والامتداد الأورو - متوسطي، ونخرج بنظرة إقليمية وجهوية ونحضر مغرب المستقبل ومتوسط المستقبل للأجيال المقبلة إن شاء الله.

في الخلاصة أقول إننا على أبواب عالم جديد، ولهذا لا بد للجزائر الجديدة أن تحضر نفسها وتتأهب لهذه الرهانات. ونحن لا نريد وأنتم كذلك أن نغير البشر ولكن نريد أن نغير الذهنيات والاجراءات والأدوات والممارسات والمعاملات، ونريد أن نغير السياسة التي انتهجناها إلى حد الآن، بإرساء ثقافة جديدة وترسيخها ونشرها وبثها لتنمية دائمة تكون غايتها الإنسان. وشكرا.